

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة:

أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2017)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:
حناش الياس

إعداد الطلبة:
- بوبزاري ابتسام
- قرني وداد

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة جيجل	الأستاذ(ة): بوزرب خير الدين
مشرفاً ومقرراً	جامعة جيجل	الأستاذ: حناش الياس
مناقشاً	جامعة جيجل	الأستاذ(ة): محروقي خير الدين

السنة الجامعية: 2018 / 2019

شكر و عرفان

"لئن شكرتم لأزيدنكم" الآية رقم 07 من سورة إبراهيم.

فالشكر الأول والأخير لله العلي العظيم،

من لم يشكر العباد لم يشكر الله،

نتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان..... للأستاذ المشرف "حناش إلياس"

على إشرافه وتأطيره لهذا العمل وعلى كل ما قدمه من نصائح وتوجيهات.

والشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول

مناقشة هذه المذكرة.

دون أن ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

وشكرا

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الآية 105 من سورة التوبة

نهدي عملنا وثمره جهدنا بعد حمد الله الواحد الأحد على

توفيقه ونعمته علينا

إلى الوالدين الكريمين وإلى العائلة الكبيرة

وجميع الأصدقاء وزملاء الدفعة

ابتسام ووداد



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
II-I VI- IV ب-ج	شكر وعران الإهداء الفهرس فهرس الجداول والأشكال مقدمة
	الفصل الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
08	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
13	المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
14	المطلب الثالث: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الرابع: مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
18	المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر
18	المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
28	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
29	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
32	خلاصة
	الفصل الثاني: عموميات حول السياسة المالية
34	تمهيد
35	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
35	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
36	المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية
37	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية
38	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
38	المطلب الأول: الإيرادات العامة
47	المطلب الثاني: النفقات العامة
51	المطلب الثالث: الموازنة العامة

56	المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية
56	المطلب الأول: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي
59	المطلب الثاني: أثر السياسة المالية على التضخم والبطالة
64	المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات
67	خلاصة
	الفصل الثالث: تحليل أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر (2017-2000)
69	تمهيد
70	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
70	المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
75	المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر
76	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
80	المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر
80	المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر
88	المطلب الثاني: سياسة الإيرادات في الجزائر
97	المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر
100	المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)
100	المطلب الأول: أثر السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
102	المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
107	المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر
110	المطلب الرابع: معوقات وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
115	خلاصة
117	خاتمة
121	قائمة المراجع
	الملخص

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	أوجه الاختلاف بين الرسم والضريبة	43
(02)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	75
(03)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2002-2017)	77
(04)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	78
(05)	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاع القانوني	79
(06)	تطور الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)	81
(07)	تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2017)	82
(08)	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2017)	83
(09)	برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	84
(10)	عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	85
(11)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	86
(12)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	87
(13)	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	91
(14)	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني	93
(15)	توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني	94
(16)	توزيع الرسم بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاط الإنتاج والتوزيع	94
(17)	معدلات الضريبة على أرباح الشركات	95
(18)	تطور الجباية العادية خلال الفترة (2000-2017)	96
(19)	تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2017)	97
(20)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	99
(21)	تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	102
(22)	تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	104
(23)	تطور نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	106
(24)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	107

108	تطور معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000- (2017	(25)
109	تطور ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000- (2017	(26)

2- فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	تصنيفات الاستثمار	11
(02)	دورة حياة المنتج الدولي	25
(03)	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والانتاجية الحدية للإنفاق العام	57
(04)	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي	58
(05)	استعمال سياسة الضرائب	65
(06)	تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	75
(07)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	77
(08)	عدد المشاريع المصرح بها حسب القطاع القانوني	79
(09)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	99
(11)	تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	103
(12)	تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	105
(13)	تطور معدل نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	106
(14)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017)	107
(15)	تطور البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	108
(16)	تطور ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	110

مقدمة

يحتل الاستثمار الأجنبي مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولما له تأثير على عدة متغيرات اقتصادية، والواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على أن دول العالم تتسابق للالتحاق بمركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب الاستثمارات، وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الاستثمارات لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب الرامية إلى المساعدة على تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي واستقراره.

والجزائر من بين الدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية من أجل تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي مجبرة على مواكبة التسابق والتنافس لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

وتعتبر السياسة المالية من بين هذه الوسائل التي تستخدم من أجل تحفيز وجذب الاستثمارات، وتستحوذ السياسة المالية على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وذلك أنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، فيمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعدا أو مساندا في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أو في تأخير أو تعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية.

وبتمثل دور السياسة المالية في تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية، ويبرز دور السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية في الانفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيء مناخا استثماريا ملائما ومساعدة على الاستثمار، إلا أن العمل على استخدامها يكلف الدولة الجزائرية مبالغ معتبرة، لذا لا بد من معرفة الطريقة التي اتبعتها الجزائر في إدارة وتسيير سياستها المالية لتهيئة المناخ الاستثمار المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ الإشكالية:

بمأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن معرفة تأثير السياسة المالية على تدفقاته في الجزائر أصبح واقعا يفرض نفسه كإشكالية للدراسة، إذن:

ما هو أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

و للإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية وإبراز ملامحها أكثر، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما دور السياسة المالية في الاقتصاد الوطني؟

- ما مدى نجاعة السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

➤ فرضيات الدراسة:

- يتوقف نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة على مدى توفر مناخ استثماري ملائم، حيث يتبع معدلات النمو المرتفعة.
- تؤثر السياسة المالية من خلال فروعها ممثلة في السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني.
- السياسة المالية في الجزائر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

➤ أسباب اختيار الموضوع:

تأتي مبررات اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.
- المساهمة في توضيح الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال أدوات السياسة المالية المنتهجة بنوعيتها.
- طبيعة الموضوع الذي له علاقة بمجال التخصص المدروس (اقتصاد نقدي وبنكي).
- الميول الشخصي والرغبة في معرفة مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

➤ أهمية الدراسة:

تكمُن أهمية الدراسة في المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية، والجزائر من بين هذه الدول حيث ركزت اهتماماتها بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها، وإبراز أثر هذه السياسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وكذا تبيان أهم الإجراءات والتحفيزات التي وفرتها الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار الأجنبي.
- محاولة معرفة واقع السياسة المالية في الجزائر من جهة، وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.
- معرفة مدى مساهمة السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- توضيح أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقتراح الحلول.

➤ المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تسليط الضوء على الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، والحصول على البيانات والأرقام الخاصة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، وتحليلها واستقراء النتائج، وهو ما يعطي للدراسة مزيداً من الفهم والإثراء.

➤ إطار الدراسة:

لأجل معالجة إشكالية البحث تم تحديد إطارين إطار مكاني، وإطار زمني.

- فالإطار المكاني خصص له الجزائر كدراسة حالة لتوضيح طرق وكيفية استخدامها لأدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الانفاقية والضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أما الإطار الزمني فحدد بالفترة (2000-2017) لتوضيح مدى فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

➤ الدراسات السابقة في الموضوع:

- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، حيث تناولت فيها الباحثة دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وتوصلت في دراستها التطبيقية إلى أن: نفقات التسيير هي المسؤولة عن إحداث التغيرات الحاصلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وهي ذات تأثير ضعيف مقارنة بنفقات التجهيز؛ أما تونس فنفقات التجهيز هي المسؤولة عن إحداث التغيرات الحاصلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي ذات الأثر المباشر، وهذا الأمر لا يعني اغفال تأثير نفقات التسيير التي تساهم في الأخرى في تحسين مناخ الاستثمار.

- عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (1994-2004)، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، حيث تناول الباحث فيها واقع السياسة المالية في الدول النامية ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصل إلى أن الارتباط بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف.

- وردة كروم و بوكرشة أميرة، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، الجزائر، 2017، حيث تناولتا الباحثتان دور السياسة المالية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوصلتا إلى أن تدفق

الاستثمار الأجنبي في المباشر يتأثر بنفقات التجهيز أكثر من تأثره بنفقات التسيير؛ وأن الجزائر تعتمد على الحوافز الضريبية وتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية. تتميز دراستنا عن باقي الدراسات، باختلاف فترة الدراسة ودراستنا لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (البطالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات).

➤ صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث وجود تباين في البيانات والإحصائيات الخاصة بالإنفاق العام والإيرادات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرة عن الهيئات المحلية، وكذا ضيق الوقت المحدد للدراسة.

➤ هيكل الدراسة:

- للإمام بمختلف جوانب اشكالية الدراسة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:
- الفصل الأول تحت عنوان: " مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر"، حيث تطرقنا فيه إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم، المبادئ، الدوافع) بالإضافة إلى آثاره الإيجابية والسلبية.
- الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان: " عموميات حول السياسة المالية"، والذي نهدف من خلالها إلى إعطاء بعض المفاهيم الأساسية حول كل أداة من أدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى أثر هذه السياسة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- الفصل الثالث بعنوان " تحليل أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)"، والهدف منه توضيح كل من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية في الجزائر، حيث تضمن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية، والسياسة الإنفاقية والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، بالإضافة إلى معوقات وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول:

مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر

- ✓ المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها وكذلك يقوم برفع القدرات الانتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره يمثل مكوناً جوهرياً في ترقية النشاط الاقتصادي وتحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف من دولة لأخرى.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق الى :

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

نتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المداخل التي نحاول من خلالها أن نبين مفهوم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك توضيح أشكاله وأهدافه، مع إبراز المبادئ التي يقوم عليها، والمبررات التي يهدف المستثمر أو البلد المضيف لاستخدام هذا النوع من الاستثمار كوسيلة لتمويل مشاريعها وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

أولاً. تعريف الاستثمار:

تعددت وتتنوع التعاريف المتعلقة بالاستثمار بتعدد الكتاب واختلاف توجهاتهم من مالية إلى محاسبية وأخرى اقتصادية، فنجد:

❖ **المفهوم المحاسبي للاستثمار:** حسب هذا المفهوم يقترن الاستثمار بالقيم الثابتة أو مجمل الممتلكات التي تمثل المجموعة الثانية من النظام المحاسبي والمالي، وهو كذلك مرتبط مع مفهوم المدة، وبعبارة أخرى هو الزيادة في أصول المؤسسة غير المنقولة كالأراضي والمباني والأصول المنقولة كالتجهيزات والمعدات... إلخ، وما يعاب هذا المفهوم أنه يتجاهل الاستثمارات المالية والقيم الثابتة الأخرى.

❖ **المفهوم المالي:** حسب هذا المفهوم فإن الاستثمار يشمل كل نفقة بإمكانها تحقيق عوائد أو يؤدي إلى التقليل في نفقات اليد العاملة.

❖ **المفهوم الاقتصادي:** الاستثمار هو تكوين رأس المال الثابت أي إحداث تراكم عوامل مادية حصصاً منها تجارية، وهذه الأصول تسمح بزيادة الطاقة الاقتصادية للمؤسسة والمساهمة في تشغيلها لعدة دورات انتاجية كما يمكن اعتباره توظيف للموارد المالية الموجودة في حوزة المؤسسة بهدف تعظيم قيمتها المستقبلية. وعليه فالاستثمار هو التضحية باستهلاك حالي أكيد في سبيل استهلاك مستقبلي غير أكيد في ظروف غير مؤكدة¹.

كما يعرف على أنه: "عملية توظيف الأموال إما في وسائل الانتاج والأصول الرأسمالية أو في أصول وأدوات مالية مختلفة ومتعددة والاستثمار هو عملية توظيف تراكم الادخارات في اتجاهين، إما توظيفها في الأصول غير المنقولة كالعقارات والإنشاءات والأراضي وغيرها أو في الأصول المنقولة أو في الأصول المالية كالأسهم والسندات وغير ذلك لغرض العوائد والمكاسب المادية وجني الفوائد".

ويعرف أيضاً أنه: "التضحية بمنفعة عامة يمكن تحقيقها على اشباع استهلاك حالي وبذلك الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي"².

¹ حسين بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 06.

² محمد مطر، إدارة الاستثمارات، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 09.

ثانياً. أهداف الاستثمار:

تتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر ومستوى طبيعته وطموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات، بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة وما يسود من مناخ استثماري في محيط نشاطه وأخيراً ما يميز به شخصياً أو ما يعتمد عليه من قدرات أو أجهزة إدارية، ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية:

- 1- الحفاظ على الأصول المالية (والمادية) التي يمتلكها المستثمر أو التي يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر، إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمراً استراتيجياً لأن التضحية بجزء من هذه الأصول أو كلها يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو يجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروط المحددة.
- ومن هنا لابد الاهتمام الجاد بمسألة الاستخدام الكفء للأصول المستثمرة سواء أكان ذلك عند التخصيص الأولي أو اتخاذ القرار الاستثمارين، أو عند تشغيل الأصول المعنية في عمليات تتميز بأدنى الخسائر وبأفضل التدفقات الصافية للعوائد.
- 2- تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها الحقيقية من جانب وتتجاوز التكاليف المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر.
- 3- استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي)، إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها:
 - أ. تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير.
 - ب. إيفاء الديون المستحقة وبنفس العملات (الاجنبية والوطنية) التي تم تمويل هذه الديون بها.
 - ج. مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الخاصة التي يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يجري الاستثمار في إطار مؤسسي.
- 4- استمرار الدخل وزيادتها بوتائر متصاعدة، ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتوليد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الانتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة¹.

¹ هوشيار معروف، الاستثمار و الأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 20، 21.

ثالثا. تصنيفات الاستثمار:

ثمة أصناف كثيرة ومختلفة للاستثمارات تختلف باختلاف النظرة إليها، ومن أبرز تصنيفاته:

1- تصنيف الاستثمارات وفقا لأجلها:

- أ. **استثمارات قصيرة الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة أو يقوم المستثمر بشراء أدونات الخزينة أو سندات الخزينة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة تهدف هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض العوائد وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها وتتميز أيضا بسهولة تحويلها إلى نقدية.
- ب. **استثمارات متوسطة الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى خمس سنوات، أو أن يقوم المستثمر بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو استئجار أصل ما وتشغيله في المدة المذكورة.
- ج. **استثمارات طويلة الأجل:** تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات منذ تأسيس المشروعات، وإيداع الأموال لدى البنك، والاكتمال في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم ويكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

2- تصنيف الاستثمارات وفقا للعائد الناجم من الاستثمار:

- أ. **استثمارات ذات عائد ثابت:** كأن يقوم المستثمر هنا بالاكتمال في أوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات، والأسهم الممتازة، وإيداع الأموال لدى البنك.
- ب. **استثمارات ذات عائد متقلب:** وهنا يكون العائد متغيرا من فترة لأخرى أو من مشروع لآخر كأن يقوم المستثمر بالاكتمال في أسهم عادية أو يقوم بالتجارة ببعض السلع والخدمات.

3- تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها:

- أ. **استثمارات حقيقية أو عينية:** تشتمل على الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى خلق قيم جديدة.
- ب. **استثمارات غير حقيقية أو مالية:** لا تؤدي إلى خلق القيم وإنما إلى انتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية، وهي تشمل على تداول الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات.

4- تصنيف الاستثمارات وفقا لحجمها:

- أ. **استثمارات صغيرة:** تتسم بصغر المبالغ التي يتم استثمارها وكذلك صغر المنشآت التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها ومن حيث رأس مالها ونتائج أعمالها.
- ب. **استثمارات كبيرة:** تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة وتقوم بمنشآت كبيرة في حجمها وانتشارها وعدد العاملين فيها ونتائج أعمالها.

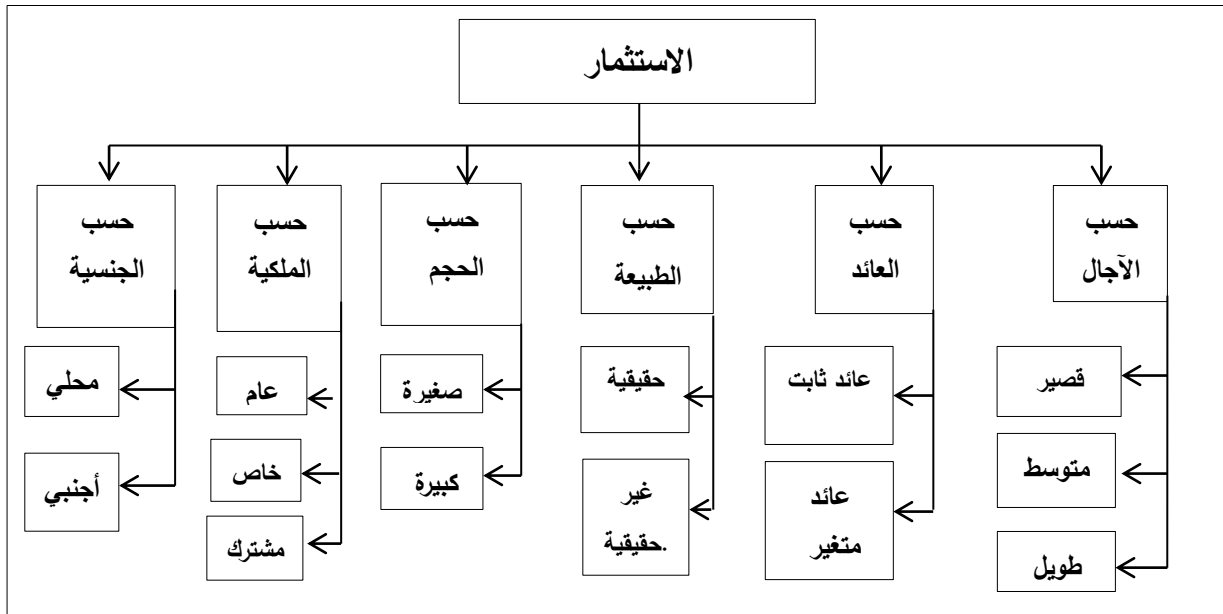
5- تصنيف الاستثمار وفقا لشكل الملكية:

- أ. استثمار عام: تقوم به عادة الحكومة كونها مالكة لهذا الاستثمار وقد يسمى أيضا الاستثمار في القطاع العام أو القطاع الحكومي.
- ب. استثمار خاص: يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الانتاج فيه.
- ج. الاستثمار المشترك: يجمع ما بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، حيث يقوم الفرد هنا بشراء حصص في المنشآت الحكومية سواء كانت انتاجية أو حتى خدماتية.

6- تصنيف الاستثمارات وفقا للجنسية:

- أ. استثمار محلي أو استثمار وطني: تكون جنسية المستثمرين وطنية أو محلية سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.
- ب. استثمار أجنبي: تقوم به الهيئات والشركات الأجنبية، وتجدر الإشارة إلى تزايد دور هذا النوع من الاستثمارات وانتشاره الواسع¹.
- ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تصنيفات الاستثمار



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا عما سبق.

¹ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2008، ص 18 - 23.

ثالثا. مخاطر الاستثمار:

مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع، ولما لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد فإنه أيضا لكل نوع من أنواع الاستثمار مخاطرة ولكن هذه المخاطرة قد تكون كبيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية.

وتنقسم هذه المخاطر إلى قسمين:

1. المخاطر النظامية: هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية... الخ، ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما تقع عندما تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.

2. المخاطر غير النظامية : وهي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الانتاجية، ومثل هذه المخاطرة تقع عندما تصيب مجال معين في مجال الاستثمار ولا تصيب مجالا آخر وعموما يمكن أن نعد من مخاطر الاستثمار ما يلي:

أ. مخاطر العمل: وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال معين، قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تحقق أهداف الاستثمار.

ب. مخاطر السوق: وهي المخاطر التي قد تنتج عن التغير العكسي في أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

ج. مخاطر السعر: وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو المخاطرة التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجل قصير.

د. مخاطر القوة الشرائية: وهي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية.

هـ. المخاطر المالية: وهي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة¹.

¹ طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 16، 17.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل الخارجي، تلجأ إليه الدول نتيجة قصور مصادر التمويل المحلي وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات المطلوبة، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.

أولاً. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأهم في حركة التمويل الدولي، واستمرت أهميته منذ بداية حركة التمويل الدولي وحتى الوقت الحاضر، والذي يعرف على أنه:

- " الاستثمار الذي يتم الحصول عليه من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد الجهة المستثمرة، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع وهذا الاستثمار المباشر يمكن ان يتم عن طريق قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات وتشغيلها تحت إشرافهم، ومن أبرز أمثلتها شركات النفط الأجنبية التي مارست استخراج النفط وتسويقه وشركات استخراج الثروات الطبيعية ونتاج المواد الأولية"¹.

- " هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر، وتختلف أنواعه وآجاله حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد عرفه الباحثين على أنه: عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها من الخارج، أو الشركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%"².

وبناء على التعريفين السابقين يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي عليه تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو من الاستثمار أو كله في مشروع معين في دولة غير دولته بنسبة تملك لا تقل عن 10%، فضلا عن قيامه بالمشاركة في الإدارة بشكل جزئي أو كلي.

ثانياً. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص تميزه عن مختلف الاستثمارات، وهذه الاستثمارات تتمثل فيما يلي:

- ❖ تتصف أسواق الاستثمارات الأجنبية المتطورة بالانتظام والتخصص والنمو والتعامل بكافة أنواع الأدوات الاستثمارية.
- ❖ إن التعدد النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار يؤدي إلى توزيع المخاطر وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين.
- ❖ المرونة في اختيار أدوات الاستثمار نظرا لتعددتها وتنوعها من حيث العائد و المخاطرة.

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 171.

² سليمان عمر الحيايدي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 23.

- ❖ استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة بشكل موسع وبسهولة مما ينعكس على سرعة توفر المعلومات الكاملة للمستثمر وتوفر الأرضية المناسبة لاتخاذ القرار.
- ❖ عدم الحصول على العائد الاجتماعي المتمثل في تعزيز الاستثمارات المحلية وزيادة الناتج المحلي والمساهمة في تشغيل قطاعات الاقتصاد الوطني¹.
- ❖ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لخلق مناصب الشغل.
- ❖ يقوم الاستثمار بدعم المبادلات الدولية وزيادة نسبة الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة بالبلد المنشأ².

المطلب الثالث: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال، نذكر منها:

أ. **الاستثمار المشترك:** وهو كل استثمار يشارك في طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شراكة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات انتاجية وتسويقية ومالية.

وبالتالي فالاستثمار المشترك؛ هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين إحداهما وطني والآخر أجنبيين والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا يأخذ عدة أشكال، سواء في شكل مالي أو معرفة أو خبرة أو عمل أو تكنولوجيا أو تقديم معلومات أو تقديم السوق.

ب. **الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي:** وهي الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها وتصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار غير مفضلا لدى الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد تحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد يحمله من مساوئ الاحتكار، إلا أن العولمة الاقتصادية وما كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود بلا قيود، حولت الدول النامية إلى حالة من التنافسية على جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية من خلال ما تقدمه كل دولة من حوافز الاستثمار وسعيها لتحسين مناخ الاستثمار ليكون جذابا بدرجة أكثر لهذا النوع من الاستثمارات.

¹ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 51، 52.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية - دراسة تحليلية تقييمية-، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 252-255.

ج. **الاستثمار في المناطق الحرة:** وتسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدول المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدول المضيفة وهو اتجاه محيز أيضا في ظل العولمة الاقتصادية.

د. **مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع:** وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج وليكن سيارة أو حاسب آلي على أن يقوم الطرف الوطني لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وقد تتطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل لا تملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.

هـ. **الاستثمار في مشروعات البيئة الأساسية المحولة:** وهو ما يعرف بالاستثمار الاجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20-50 عاما، وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشروعات مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجة الدول النامية على وجه الخصوص إلى سد فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي حتى لو تم ذلك في مجال البيئة الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق واستغلالها لمدة معينة بناءً على عقد معين بين الحكومات المضيفة وهذا النوع من الاستثمار، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة¹.

ثانيا. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

- كثيرا ما تلجأ الشركات والأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا منها وراء تحقيق منافع وأهداف محددة، ومن أهم الأهداف التي يؤمل تحقيقها من المستثمرين ما يلي:
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.
 - إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
 - الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمرة فيها؛ فمثلا أجرة العمل تكون عادة أقل في تلك الدولة مقارنة بأجرة العامل في الدول المتقدمة.
 - الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار، والاعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص 184 - 186.

- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباح من استثماراتها تفوق الأرباح التي حققها داخل الوطن.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، وذلك من حيث جودة والاسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات¹.

المطلب الرابع: مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتوفر للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مبادئ يقوم عليها كما تتعدد وتتنوع دوافعه من حالة إلى أخرى حسب طبيعة الاستثمار.

أولاً. مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل فيما يلي:

- 1- **مبدأ الشفافية والتناسق:** يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.
- 2- **مبدأ سيولة حركة رأس المال:** وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس الأموال داخلية أو خارجية، ويتضمن مبدئين:
 - أ- **مبدأ حرية التحويل:** هذا المبدأ يتضمن رؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.
 - ب- **مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة:** على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بمايلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورة لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأسمال أجنبي.

- 3- **مبدأ الاستقرار:** يلعب دورا مهما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي، وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي، مثل:

¹ دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2012-2013، ص 23.

- ✓ أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- ✓ أخطار الحروب و الانتفاضات.
- ✓ أخطار تحويل رأس المال¹.

ثانيا. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل في حد ذاته عملية تحتاج إلى القيام به من جهة، ومن جهة أخرى اجتنابه ولاشك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة سواء كانت تخص الطرف المضيف أو المصدر.

يمكن اعتبار هذه الدوافع بمثابة أهداف تامة وراء القيام بالاستثمار في الأراضي مباشرة أو اجتذابه بمعنى آخر، هي الهدف التي يطمح لها المستثمر ويرغب في تحقيقها، وفي هذا السياق نذكر ما يلي:

1- دوافع المستثمر الأجنبي المباشر: ونذكر منها:

- الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات متعددة الجنسية تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.
- يكمن في تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركات الاستثمار والتجارة مثل الضرائب والرسوم، منها ما شكل مصدرا حقيقيا للمواد الأولية من مناجم الحديد والصلب، ومناجم البترول وهذا ما جعل بالضرورة المستثمر للأراضي يدرك أنها مواقع هامة للاستثمار وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر.

2- دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيضة: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- جعل الاستثمار الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هاته الأخيرة.
- دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الاستفادة منها.
- اجتذاب الاستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية.
- يعتبر الاستثمار بمثابة وسيلة تمويلية للدول المضيضة، أي هو أداة تمويلية خارجية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيضة².

¹ رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي تبسي الجزائر، 2015-2016، ص ص12، 13.

² علي مطاي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر في علوم التسير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 15، 16.

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته والآثار الناجمة عنه، و هذا باختلاف الباحثين وطريقة تفسيرهم له.

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي

اختلفت وجهات النظر إلى الدوافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسية بالتحول إلى النشاط والإنتاج الدولي، وتحاول نظريات التدويل إيضاح الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة.

لقد واجهت الشركات متعددة الجنسية أثناء تاريخها الطويل صورا مختلفة من الأخطار والتهديدات بفعل العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية، وأهم هذه العوامل الأزمات الاقتصادية، من تضخم وكساد وركود وغيرها من الأمراض الاقتصادية، كما تنامي دور الأسواق العالمية نتيجة لظهور اقتصاديات الحجم للسلع والخدمات مما أعطى الشركات متعددة الجنسية دافع للبحث عن أسواق جديدة، وحددت أسواق بعينها كما حدث عندما وضعت الشركات الأوروبية أسواق الولايات المتحدة الأمريكية كأهداف محددة لها. وبالمقابل فإن أسواق أوروبا وآسيا كانت أهداف استراتيجية للشركات الأمريكية، إن هذه التوجهات الاستراتيجية دفعت الشركات لعبور الحدود الدولية والاندفاع باستثماراتها للخارج استجابة للتنافسية الدولية.

وكانت التعريفات الجمركية من الموانع الكبيرة التي واجهت الشركات متعددة الجنسية في نشاطها، بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات الأخرى، وهذا ما دفع الشركات إلى التجمع في كتلت اقتصادية دولية هدفها الأساسي غزو الأسواق العالمية.

إن الأمور السابقة أدت إلى الاقتراب من المستهلك الأجنبي والموارد الأولية والبشرية، وهذه المزايا تؤدي إلى خفض الكلفة وتحقيق الكفاءة لزيادة المنافسة الدولية. ومن هنا برزت الأدبيات الاقتصادية والمالية والإدارية التي تتحدث عن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن إجمالها في:

أولاً. النظرية الاقتصادية الكلاسيكية: تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال (الاستثمار المباشر) قياساً على حركة التجارة الدولية والمال، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر، وافترضت عدم قابلية عامل الإنتاج الانتقال عبر الحدود، وأن الشركات تعمل في سوق منافسة يفصل فيه البائع عن المشتري، ولا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار، والاستثمار الأجنبي المباشر يعد انتقالاً لعوامل الإنتاج، ويتم التبادل الدولي عن طريق شركات متعددة الجنسيات نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات وأكثرها قوة، حيث تطورت هذه النظرية على يد بعض الاقتصاديين لفهم وتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، والتي تعني معدل الخصم الذي من شأنه أن يساوي بين القيمة الحاضرة للتدفقات السنوية المتوقعة

للعائد من الاستثمار وبين سعر عرض الأصل الرأسمالي فرأس المال ينتقل من بلد يتميز بالوفرة فيه آخر يتسم بندرته اعتمادا على الاختلافات في أسعار الفائدة، أي ينتقل من البلد الذي تكون فيه معدلات العوائد منخفضة بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى البلد الذي تكون فيه العوائد مرتفعة، وهذه الفكرة ناشئة من فرضية مفادها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات الأجنبية تحاول أن تعمل موازنة بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته، فلو افترضنا ان العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في البلد الأم، وعلى افتراض أن التكاليف الحدية متساوية، فهنا يكون الحافز الاستثمار في الخارج أقوى من الداخل (البلد الأم).

إن هذه النظرية يمكن أن تقدم تفسيراً للاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تقديم تفسير لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، بشكل مقنع للأسباب التالية:

أ. لا يكفي الفارق الإيجابي المحقق في الخارج مقارنة مع معدل الفائدة المحقق في الداخل لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنه يظل أقل من (علاوة خاطر) المطلوبة للاستثمارات الأجنبية كانت في أوجها في بريطانيا قبل عام 1914 لكنها بدأت بالخروج أثناء حقبات عودة النشاط الاقتصادي، وبعد انتهاء الأزمات، باحثة عن الأمان، في الوقت الذي كانت فيه معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع في البلد، وهذا دليل على أن الاهتمام بالمرئود لم يكن العنصر الوحيد في اتخاذ قرار الاستثمار بل درجة الأمان كانت عاملا حاسما في ذلك.

ب. إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن بالضرورة تحركات رأس المال الدولي، فالشركات متعددة الجنسية تلجأ إلى زيادة حجم استثماراتها المباشرة عن طريق الاقتراض في الدول المضيفة.

ج. لم تستطع النظرية التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره تختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهذه النظرية تعامل الاستثمار الأجنبي من زاوية تدفق رأس المال المالي ولم تأخذ بنظر الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن إضافة إلى رأس المال، التكنولوجيا، المهارة، الإدارة، وغيرها.

ثانيا. نظرية السياسة العامة: تعتمد هذه النظرية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأفكار الماركنتلية، التي ترى أن الاقتصاد يخضع للسياسات الحكومية، وأن الشركات المتعددة الجنسية هي أدوات للسياسة الخارجية للبلد الأم، ووفقا لهذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي للشركات الأجنبية لم يحدث نتيجة ضرورة اقتصادية وإنما كان سياسة اختارتها الشركات للاستفادة من الحوافز التي تقدمها الحكومات الأم، لتعري شركاتها بالاستثمار في الخارج.

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 49-51.

وداخل إطار هذه النظرية يمكن التمييز بين ثلاث مواقف، الموقف الأول يؤكد على أهمية المعاملة الضريبية للعوائد المتولدة عن المشروعات التابعة والتي تقدمها الحكومات الأم لشركاتها، والثاني يركز على أثر السياسة المحلية في بنية الاقتصاد في الدولة الأم، وأثر ذلك في حوافز الاستثمار في الخارج، والموقف الثالث يروج للدور المهم الذي تمارسه الشركات الأجنبية في تنفيذ السياسة الخارجية للبلد الأم، أي الوظيفة السياسية للشركات في استراتيجية الدولة.

غير أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات لكونها لا تقف مع الواقع ولا مع المنطق النظري السليم. فالشركات الأجنبية قامت باتخاذ خطوات أدت إلى إلحاق الأضرار بمصالح الدولة الأم، كقيامها بإنشاء فروع لها في الخارج هدفها الأساسي هو التهرب من الرقابة الحكومية عليها من الداخل أو التهرب من تنفيذ بعض القوانين القومية التي لا تتماشى مع مصالحها.

ثالثاً. النظرية المستندة إلى عدم كمال الأسواق (نواقص السوق): تقوم هذه النظريات على افتراض أن الأسواق في البلدان النامية هي أسواق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوم فقط للحصول على عوائد عالية وإلّا صار استثماراً غير مباشراً، ولذا ظهرت نظريات تطرح الموضوع من ناحية الخصائص الداخلية للشركات متعددة الجنسية لأجل تفسير أسباب ودوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات هي:

1- نظرية الميزة الاحتكارية: قدم النموذج الاحتكاري الاقتصادي هايمر (1960) ويفترض هذا النموذج أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات متعددة الجنسية في السيطرة على الأسواق الخارجية، وذلك لامتلاكها ميزات تنافسية تمكنها من العمل في الخارج لا تمتلكها الشركات المحلية في الدول المضيفة، بالإضافة إلى وجود عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات التنافسية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، وهذه الميزات تمكن الشركات الأجنبية من الحصول على عائدات أعلى من العائدات التي تحصل عليها الشركات المحلية في السوق الخارجي، ومن تلك العوائق فجوة المعلومات، العلامة التجارية، انخفاض تكلفة الوحدة بسبب نمط الإنتاج الكبير، الميزات الإدارية، وغيرها، إذ تساعد هذه الميزات الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائدات أكبر، وما أن تحصل الشركات الأجنبية على تلك الميزات في الدولة الأم حتى يكون هناك حافز لتوسيع نشاطها لأسواق خارجية، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لهذه النظرية يرجع إلى خوف الشركات الأجنبية إذ ما أخفقت في مجاورة جهود منافسيها في الحصول على أسواق ناشئة في الخارج، وإن هذا سيؤدي إلى خفض قدرتها التنافسية ومكانتها السوقية، لذا فإن هذه النظرية تفسر نموذج الاستثمار الدفاعي، الذي يركز على أن

المنشأة تباشر في الاستثمار الأجنبي المباشر للحفاظ على موقعها المهدد، حتى وإن تخلت عن بعض الاعتبارات المادية¹.

إن الميزات الاحتكارية للشركات الأجنبية المستثمرة في الخارج تتكون من نوعين، المعارف المتميزة واحتكار القلة؛ فالمعارف المتميزة هي إحدى صفات نظرية المنفعة الاحتكارية التي تؤكد الاستثمار الأفقي وبالمقابل فإن احتكار القلة يؤكد الاستثمار العمودي، والمشروعات متعددة الجنسية تحمل في الغالب صفة المحتكر في المعارف المتميزة لذلك فهي على ارتباط قوى بالاستثمار الأفقي والرأسي معا.

وعرض الاقتصادي وليام في عام (2001) في دراسة له مسحا لدراسات بعض الاقتصاديين التي تناولت الموضوع كدراسة (دننج و هايمر وكراهام وكرجمان) وتبين أن دننج قد ركز في دراسته على الخصائص الداخلية للشركات متعددة الجنسية الأمريكية العاملة في بريطانيا مقارنة مع الشركات البريطانية المنافسة لها، واتضح أنها أكثر إنتاجية من منافستها المحلية، وقد أرجع ذلك إلى القدرات العالية للشركات الأمريكية على نقل التكنولوجيا والأصول غير الملموسة الأخرى مثل المهارات التسويقية والإدارية من الشركة الأم إلى بريطانيا وتكييفها مع الظروف والبيئة البريطانية، ولكن بمرور الزمن استطاعت الشركات البريطانية منافستها واللاحق بها، وهذا ما دعاه إلى الاستنتاج، أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به الشركات الأمريكية أدى إلى رفع مستويات الإنتاجية في جميع الشركات الصناعية البريطانية، وهذا ما حقق فوائد صافية للاقتصاد البريطاني. ومع تفسير هذه النظرية لمزايا الشركات متعددة الجنسية إلا أنها لم تبين سبب قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر دون الصيغ الأخرى كمنح التراخيص.

2- نظرية إضفاء الطابع الداخلي: هي إحدى النظريات التي ظهرت لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس عدم كمال السوق، وتؤكد هذه النظرية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم الشركات متعددة الجنسية تقوم بتدويل عملياتها داخليا، عن طريق إحلال الشركات لتعاملاتها الخاصة بالبحوث والتطور والابتكار والعمليات الإنتاجية والتسويقية داخل الشركة تحت مظلة شركة واحدة منفردة هي الشركات متعددة الجنسية بدلا من تعاملاتها في الأسواق الدولية غير الكاملة. ويعتمد ميل أي شركة لتدويل نشاطها على مدى سيطرتها على موارد لا يمكن لمنافسيها الحصول عليها، وعلى مقارنة الشركة المستثمرة للمنافع التي يمكن أن تحصل عليها من الاستعمال الداخلي لهذه الموارد وبين الفوائد أو المخاطر نتيجة التنازل عن الموارد لشركة مستثمرة أخرى.

وإن هذا الاستخدام الداخلي في صورة استثمار أجنبي مباشر يحقق للشركات المستثمرة عددا كبيرا من المزايا وهي:

¹ مرجع سبق ذكره، ص 51-54.

- يمكنها أن تحقق أرباح في الخارج تفوق ما يمكن تحقيقه في الداخل.
- تقليل من تكلفة المعاملات مثل نفقات الاتصالات ونفقات الإدارة إلى أدنى حد ممكن.
- رفع الكفاءة الإنتاجية، وتطوير عمليات التخطيط ومراقبة الإنتاج، خاصة ما يتصل بإمداد المدخلات العامة للإنتاج.
- التخلص من التدخلات الحكومية (التعريفات الجمركية، الضرائب، الحصص، التحكم السعري) عن طريق استخدام التمييز السعري.

تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات وذلك لإغفالها عن أهمية المزايا المكانية كمحدد رئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإهمالها للقيود المفروضة من قبل البلدان المضيفة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها هذه الدول، والتي تؤثر سلباً على الممارسات الوقائية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية لحماية أنشطتها¹.

3- نظرية الموقع: بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم)، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... إلخ الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل المتوقعة أو البيئة المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسية في الدول المضيفة. أو كما يرى (باري) أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب.

تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، وبضيف (دننج) أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... إلخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق.

فمن المحتمل إذن من واقع النظرية السابقة وما أشارت إليه الكثير من الدراسات السابقة أن العوامل المتوقعة الآتية بعد تأثر كل من قرار الشركة متعددة الجنسية للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة.

- العوامل التسويقية والسوق: مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان... إلخ.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل مستويات الأجور، مدى توفير رؤوس الأموال... إلخ.

¹ مرجع سبق ذكره، ص 54-56.

- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية): مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: مثل الاستقرار السياسي، نظام الضرائب، مدى ثبات أسعار الصرف، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها.
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيئة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، إمكانية التجنب، أو التهرب الضريبي... إلخ¹.

4- نظرية احتكار القلة: إن الشركات التي تستثمر مباشرة استثماراً أجنبياً هي شركات كبيرة في صناعات احتكار القلة تتصف بهيمنتها على عدد قليل من الشركات ربما قد تختلف منتجاتها أو لا تختلف، ولأن الأعضاء المهيمنين قليل جداً (عادة ثمانية أو أقل) وأن هذا الاعتماد المتبادل بين شركات احتكار القلة في الصناعة الواحدة هو جوهر احتكار القلة، وأنه مصدر السلوك المتميز لاحتكار القلة، و عندما تعمل شركة احتكار القلة للحصول على ميزة تنافسية من خلال إدخال منتج جديد والدخول في سوق جديد أو اكتساب مصدر جديد للمواد الخام، عندئذ فإن الشركات المنافسة تكن مجبورة أن ترد بردود مضادة، وعدم القيام بذلك سوف يعرضهم لخطر فقدان وضعهم في السوق والنمو لمصلحة أو لفائدة الشركة التي بدأت في الحقيقة، فإن الهدف الأول لشركات احتكار القلة يبدو هو النمو (استناداً إلى قيد أقل ربح) وليس لتعظيم الربح².

5- النظرية الانتقائية: تعتبر نظرية (الاقتصادي جون دنينج) التي طوّرها في عام (1988) نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر استفاد (دنينج) من دراسات ونظريات المنظمة الصناعية (مميزات الملكية)، وتحليل تكاليف النقل (مميزات تدويل الإنتاج) وبعض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد السياسي المقارن والعلوم الاجتماعية الأخرى (العلوم المعتمدة على الموقع).

و طبقاً للنظرية الانتقائية فإنه هناك ثلاثة عوامل أساسية لا بد من توفرها لاتخاذ القرار بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

أ. امتلاك الشركة لمزايا احتكارية (مزايا الملكية) في الخارج، بالمقارنة مع الشركات المحلية في البلد المضيف، مثل تملكها أصول ملموسة وغير ملموسة تعطىها مزايا تنافسية مقابل الشركات المحلية مثل: التسويق، التمويل، التقنية المتطورة، المعرفة الفنية، بالإضافة إلى مزايا الحجم والقدرة على تنويع المنتج، البحث والتطوير وسهولة النفاذ إلى أسواق الإنتاج وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.

¹ عبد السلام ابو قحف، نظريات التداول وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص 66-68.

² رائد عبد الخالق وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 149

ب. مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع والإيجار أو الترخيص.

ج. مزايا الموقع أو المزايا المكانية للبلد المضيف والتي يجب أن تتفوق على شركات البلد الأم مثل الاستقرار السياسي، اتساع الأسواق، انخفاض أجور العمال، بنية أساسية للمنافسة، وحوافز استثمارية مختلفة.

بموجب هذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يُفسر استناداً إلى مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في البلد المضيف، والمزايا المكانية للبلد المضيف وهذه العوامل لا يمكن أن توزع بشكل منتظم على الشركات وهي مزايا ديناميكية قابلة للتغيير عبر الزمن، فمزايا الموقع قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وهذا قد يؤدي بدوره إلى المزيد من مزايا الملكية. والميزة الأساسية لهذه النظرية أنها استطاعت دمج ثلاث نظريات في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً. نموذج دورة حياة المنتج: تقدم هذه النظرية تفسيراً لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية بصفة خاصة والبلدان المتقدمة بصفة عامة، وتحاول أن توضح دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وأسباب وكيفية انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود البلد الأم من جهة أخرى.

وقد وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي فيرنون (1966)، وتتص على أنه في المراحل المبكرة من حياة المنتج، ينتج من قبل الشركة المبتكرة في سوقها المحلي، وفي المرحلة الثانية تصدر الشركة المنتجة منتجها إلى دول صناعية أخرى وربما تستثمر في هذه الدول، وفي المرحلة الثالثة فإن المنتج يكون نمطي بالكامل وتزداد المنافسة السعرية، وهذا ما يدفع الشركة إلى الاستثمار في البلدان النامية للحصول على عمل أرخص. و بناءً على ما تقدم فإن للمنتج دورة حياة، والنظرية تميز بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج وهي:

أ. مرحلة ابتكار المنتج: تتصف هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، حيث تقود الشركة المنتجة حملات إعلانية مكثفة عند إدخال المنتج إلى السوق بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، ونتيجة لغياب المنافسة في هذه المرحلة وكون المنتج جديداً، فإن الشركة المنتجة لا تهتم كثيراً بتكاليف الإنتاج وأثرها على مستوى الأسعار الذي تعرض به السلعة، كما أنها لا تواجه ضغوطاً لإنتاج في دول أخرى، فتسويق المنتج يكون محلياً لإشباع الطلب المحلي في الدولة الأم أثناء تلك المرحلة، واستجابة لفرص الريح ووجود فائض في الإنتاج تسعى الشركة للبحث عن فرص تصديرية، وهذه الفرص تكون أولاً في البلدان المتقدمة حيث تكون أذواق وقدرات المستهلكين متشابهة

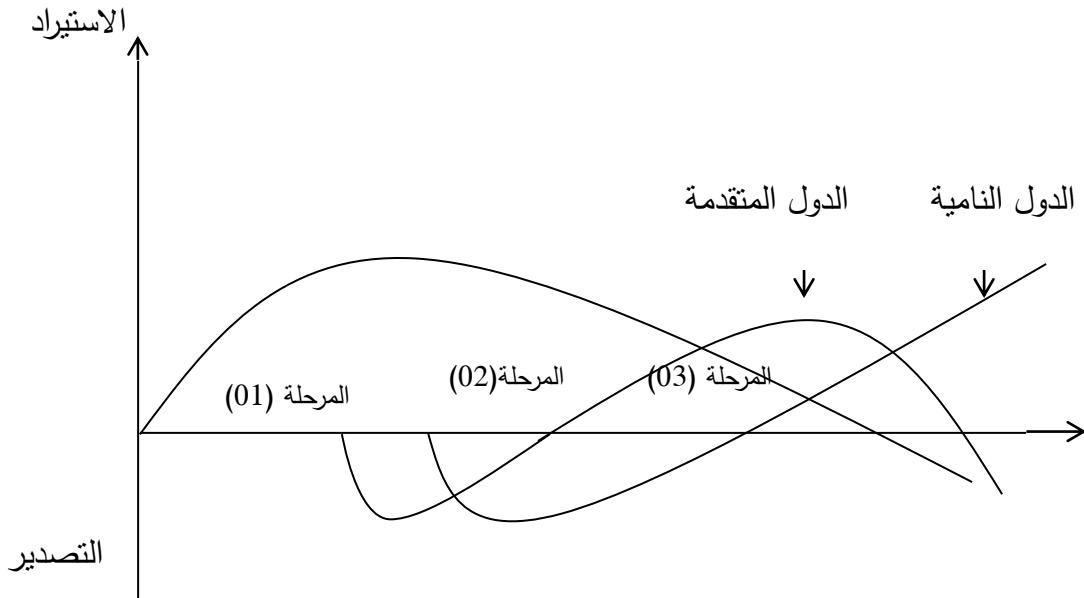
مع المستهلكين في البلد الأم، وتبدأ الشركة المبتكرة في الجزء الأخير من هذه المرحلة بالاستثمار في الخارج .

ب. **مرحلة المنتج الناضج:** تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور، ويشهد المنتج عملية نمو سريع، والطلب على المنتج يصير أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في البلد الأم، فتعتمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية.

ج. **مرحلة أفول المنتج:** في هذه المرحلة يصير المنتج نمطي لا يمكن تمييزه عن المنتجات الأخرى، وتبلغ المنافسة أشدها، وتصير التكنولوجيا نمطية، والعمليات الإنتاجية كثيفة العمل، تحدد التكاليف موقع الإنتاج بشكل كبير، وبذلك تبدأ الشركة بتحويل استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأقل نمواً حيث تكلفه العمل منخفضة، وتصير هذه البلدان قاعدة لتصدير المنتج إلى البلد الأم و إلى البلدان المتقدمة الأخرى¹.

ويمكن توضيح هذه المراحل بالاستعانة بالشكل الموالي، مع تطبيقها على الولايات الأمريكية المتحدة وذلك على النحو التالي:

الشكل (02): مراحل دورة حياة المنتج الدولي



*المصدر: رائد عبد الخالق عبد العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 24.

خامسا. **نظرية عدم التوازن الاستثمار الأجنبي المباشر:** تقوم هذه النظرية التي قدمها الاقتصاديان (مون ورويل) في عام (1993) على الاحتفاظ بالافتراض الأساسي الذي يؤكد على أن الشركات متعددة

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبور، مرجع سبق ذكره، ص 58-62.

الجنسيات لديها ميزات تعود للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية، ولكنها أضافت عوامل أخرى سلبية راجعة للملكية أيضا كصعوبة الوصول للمواد الخام وارتفاع تكاليف العمالة الماهرة في البلد الأم، وأن البحث عن التوازن بين الإيجابيات والسلبيات عن الملكية يمثل القوى الدافعة لتحرك الشركات لتعويض الخسائر الناجمة عن ذلك عن طريق الاستثمار في دولة أجنبية، لذا فإن ميزات الملكية التقليدية يمكن إعادة صياغتها لتمثل حالة عدم التوازن بين العوامل المملوكة للشركة فالفائض في أحد العوامل يعني عجز نسبيا في عامل آخر، والعجز هذا يساعد على فهم الحالات المعاصرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة كالاستثمارات الصينية في أمريكا وبريطانيا، فالنظريات القائمة تجد صعوبة في تفسير هذه الحالة، ولكن عدم التوازن والرغبة في خلق حالة من التوازن يمكنها ان تفسر تحرك النشاط الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

سادسا. نظرية الحماية: إن ظهور هذه النظرية كان نتيجة للإخفاقات التي رافقت الافتراضات التي قامت عليها نظريات عدم كمال السوق، فمن ناحية إن تحقيق استخدام أمثل لفرص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسية التي لا يمكن تحقيقها بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات الوطنية، ومن جهة أخرى أن مدى تحقيق الشركات متعددة الجنسية لأهدافها يقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة وقوانين وإجراءات تؤثر في حرية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما.

وتعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسريب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة، بطرق أخرى، غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج ولأطول مدة ممكنة، أي أن هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقيق أهدافها.

سابعا. نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية): تقوم هذه النظرية على تحليل مجموعة من الفروض الاقتصادية الكلية، ويقودها الاقتصاديان اليابانيان (كوجيما) (أوزوا) ونموذجهما يعتمد على الجمع بين الأدوات الكلية والجزئية. والأدوات الكلية تتمثل في السياسات التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للبلد. وتؤكد النظرية بالاعتماد على التجربة اليابانية منذ عام (1945) على أن السوق بمفرده غير قادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك فإن النظرية تؤكد على التدخل الحكومي من خلال السياسة التجارية كأداة لخلق حالة من التكيف الفعال.

ويؤكد (كوجيما) على أن الاستثمار الأجنبي المباشر إدارة فعالة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وركز على الاختلافات بين نموذجان للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان والولايات المتحدة في البلدان النامية. فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية وموقع استثماراتها المباشرة، والنتائج المترتبة على التجارة الدولية والرفاه العالمي نتيجة ذلك. وكان يناقش على أنه هناك نوعان من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الموجه للتجارة والاستثمار المناهض للتوجه التجاري.

ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجهاً للتجارة، إذا حصل نتيجة له فائض الطلب على الاستيرادات وفائض عرض للصادرات، عند معدلات التبادل التجاري، والنوع الأول يحقق الرفاه للبلدين المصدر والمضيف على العكس من ذلك فإن النوع الثاني إلى تناقص الرفاه.

ثامنا. نظرية منطقة العملة: أوضح الاقتصادي ألبير عام (1970) أن السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو القوة النسبية للعملة المختلفة في أسواق رأس المال، فإذا كان هناك تخوف من احتمال تغيرات في أسعار الصرف تقوم الشركات من البلدان ذات العملة القوية (ذات ميزة) بالاستثمار في البلدان ذات العملات الضعيفة، ومن هنا فإن بعض الشركات العاملة في البلد المضيف، وذلك لقدرتها على الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية. فكلما زادت قوة عملة البلد كلما انخفضت أسعار الفائدة فيه، والشركات متعددة الجنسية عندما تقوم بالاقتراض فإنها تقترض بعملة بلد الأم. بين الاقتصادي كرشمان (1985) أن الشركات متعددة الجنسية تتجه نحو البلدان التي يحدث فيها تخفيض في قيمة العملة، أو عندما يكون هناك توقع بحدوث تضخم في البلد المضيف، كما بين ان الشركات التابعة تأخذ في اعتباراتها التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد تدفقاتها الاستثمارية، وذلك لأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في البلد المضيف مقارنة بتحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

وفي دراسة للاقتصادي كافيز (1996) أكد على وجود ارتباط سلبي بين سعر الصرف الإسمي وحقيقي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية. كما أن حدوث تقلبات مفاجئة في أسعار الصرف يؤثر سلباً في المناخ الاستثماري، وذلك لأن مثل هذه التقلبات في أسعار الصرف تجعل من الصعوبة إجراء دراسات الجدوى وتعرض المستثمر الأجنبي للخسارة الكبيرة غير متوقعة ولا سلطة للمستثمر عليها¹.

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 62-66.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول بأنه هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث بعض العوامل ترجع إلى الدول المضيفة (مناخ الاستثمار السياسي والاجتماعي والاقتصادي) محددات مكانية، أما بعض الآخر فيرجع للمستثمر الأجنبي ذاته، أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسية. أولاً. **المحددات الاقتصادية:** التي تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها:

1. **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:** يعني أنه كلما زادت درجة النفتح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني ودرجة تركيز الصادرات.
2. **القوى التنافسية للاقتصاد الوطني:** كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح ، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل الصادرات حيث عندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني والعكس صحيح. إلى جانب ذلك اتجه الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الانخفاض ذلك على القوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني.
3. **مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** هذا يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس ولمعرفة مدى القدرة على الإدارة نستبدل ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها كلما زاد ذلك دل على كفاءة الاقتصاد الوطني وهناك مؤشر آخر يتمثل في نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج الوطني فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.
4. **قوة الاقتصاد الوطني:** كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، ونستبدل ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.
5. **الخصوصية:** خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي تولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع، واعطائه فعالية لأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانزمات السوق، ولهذا انطلقت بعض الدول في خصوصية مؤسساتها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

6. **تثمين الموارد البشرية:** إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، فالإنسان لديه دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي، فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

7. **العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة:** أي يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال السنوات الأخيرة وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التناقص ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد الكلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

ثانيا. **المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي:** كلما كان النظام الاقتصادي يعمل بآليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي، والعكس صحيح وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود احتمالات ومخاطر وحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية و المواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح.

ثالثا. **المحددات القانونية التشريعية:** والتي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه وبالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذلك العلاقة وله الضمانات الكافية من عدم مصادرة وعدم تأميم وخلافة ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال. وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوقعة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا. **الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:** من بين هذه الآثار الإيجابية ما يلي:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدول النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول، و التي تتمثل في نقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخل، وبذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف.
2. إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيرادها من الخارج، وذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية.

¹ رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

3. الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف على طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية، وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.
4. زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها نتيجة الترابط بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات و يرتبط بتحقيق هذه الجوانب.
6. إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية.
7. المساعدة على التخفيض من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنتاج وبذلك تتخفف الأسعار.
8. تحقيق العديد من الوافرات الخارجية المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنية و التنظيمية، و تعزيز روح المبادرة و الطموح و توفير الخبرة، و من خلال ذلك إيجاد نسبة استثمارية يمكن أن تدفع الأفراد و الجهات المختلفة نحو الانخراط فيها¹.

ثانيا. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية، ليس في حد ذاته خيرا محضا، بل ترد عليه عدة انتقادات منها:
1. صعوبة توافق استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحا و فيرا سريعا، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، التجارية والمعرفية، وما إليها وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، يوجه للتصدير إلى البلد الذي أنساب منه رأس المال.
 - مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد المحلي مجرد مراكز أممية للاقتصاد أجنبي، أو اقتصادا ثنائيا، وحين تهتم بالصناعة فإنها تنتج سلعا ولا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية، ولا تكون في متناول دخولها، وإنما تستهلكها طبقة الصفوة، أو النخبة في هذه الدول، الأمر الذي لم يقتصر أثره على استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، وإنما يمتد إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة في

¹ المرجع نفسه، ص ص 19، 20.

المجتمع، تعززها الإعلانات التجارية، التي تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهم، حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير، حيث قد يرفض المستثمر الأجنبي ثمنًا باهظًا نظير ما يقدم من معرفة تقنية حقيقة كانت أو وهمية.

3. وقد يلجأ إلى التلاعب بالأسعار، وذلك عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من أحد فروع الشركة الأم في الخارج، وتخفيض أسعار السلع المصدرة إليها بأقل من قيمتها السائدة في السوق، كوسيلة مستترة لتضخيم الأرباح المتحققة لصالح الشركة الأم، وإخفائها عن الشركات المحليين، أو تحاشي، جهاز الضرائب في الدولة المضيفة وتبديد الدخل الضريبية، التي من المفترض أن يحصل عليها الاقتصاد المضيف¹.

¹ ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 110، 111.

خلاصة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، تعطي لصاحبها حق التملك والإدارة في المشروع الاستثماري، مما يجعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و حتى المتقدمة على حد سواء بما يحققه من تدعيم للتنمية الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا وإتاحة المزيد من فرص العمل...إلخ.

كما أن العمل على تعظيم المنافع، وتقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث أنه مثلما تؤثر على البلد المضيف يمكن أن يؤثر سلبا إلا إذا أحسن التعامل معه، وبما أن الكثير من الدول النامية كانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية العجز في تمويل استثماراتها، فأنها قد اتخذته كوسيلة بديلة لمحاولة انعاش اقتصادها على المستويين المحلي و العالمي من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري لأن له دور هام في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما ينتج عنه آثار إيجابية على اقتصادياتها.

والجزائر من بين تلك الدول التي انفتحت على الخارج من خلال فتح الباب للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف على مدى فعالية السياسة المالية المنتهجة في جذب هذا النوع من الاستثمارات وتحقيق الأهداف المرجوة منه، وعليه سيتم التطرق للسياسة المالية بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

عموميات حول السياسة المالية

- ✓ المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
- ✓ المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
- ✓ المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

**الفصل الثالث: تحليل أثر السياسة المالية في جذب
الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة
(2017-2000)**

- ✓ **المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**
- ✓ **المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر**
- ✓ **المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار
الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)**

تمهيد:

عرفت الساحة الاقتصادية العالمية منذ الربع الأخير من القرن العشرين بصفة عامة تطورات وتحولات كبيرة، تمثلت أساسا في تكريس بؤادر العولمة المالية عبر تحرير التجارة الدولية، وتحرير أسواق التمويل، والتدفقات المالية بصفة سريعة، وأضحى الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادرها، ومن أهم المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي، والجزائر كغيرها من الدول أكدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، فحاولت فتح اقتصادها وإشراكها في مسار التنمية، وسعت نحو تجسيد المناخ الملائم لها، بانتهاج سياسة اقتصادية هادفة لذلك، حيث قامت بتطوير القوانين التي تصب في الكثير منها في إطار السياسة المالية بجانبها الإنفاقي والجبايي، وبناء عليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في ظل الاهتمام المتزايد بالاستثمارات الأجنبية تعمد الدول على تهيئة مناخ استثماري في سبيل تشجيع وجذب هذه الاستثمارات، ومن هذا الجانب سعت الجزائر إلى تحقيق بيئة سياسية وتشريعية واقتصادية ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر، ومن هذه القوانين نذكر ما يلي:

أولاً. قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

"تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولاً للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الاجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشأة الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار"¹.

"كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والابقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية"².

ثانياً. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في جوان 1966:

"لقد اهدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي اعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل"³.

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية⁴، مما سبق يتضح ان قانونا 1963 و 1966 لم يجلبا المستثمرين

¹ قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 63/1993.

² عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، بيروت، 23-24، 25 مارس، 2009، ص 04.

³ قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 180.

⁴ صفية ذيب، أمال زهرة، آليات تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016-2017، ص 50.

الأجانب لأنهما كانا ينصا على إمكانية التأميم، ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري¹.

ثالثا. قانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982:

بعدها اعتبر القطاع هامشيا منذ سنة 1963 وحدد دوره في بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة والخدمات اتضح بأن القطاع الخاص خاصة منه الأجنبي له دور مميز لا سيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقت حاجاتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، ولذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة².

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى أن لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة، بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري لاستثمارات خاصة محمية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات³.

رابعا. قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 36 أوت 1986:

لقد تم تعديل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات، لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق.

فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد، والذين ينصون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الاطراف مدة دوام الشركة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الاطراف فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في

¹ Mzaache, Abdelhamid. l'Algérie le voile des hydrocarbures. paris, Ed Economice, 1998, p112.

² قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعمق بتأسيس شركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

³ عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 05.

التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب¹.

خامسا. قانون النقد والقرض 1990:

جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية، ومن التغييرات والتحويلات الجديدة التي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي:²

- يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكالا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الاغلبية النسبية لرأس المال، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أنه يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.

- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛

- تنظيم ندوات، ملتقيات و أيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه؛

- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار؛

- الاعتماد على خبرات وأجهزة الشباك الوحيد وتشغيل أجهزة تنسيقية في تقييم ومتابعة إنجاز المشاريع وهذا بقيامها بما يلي:

- بنك معلومات حول إمكانيات الاستثمار في البلد؛

- قنوات الاعلام الوطني و العالمي؛

- خبراء اختصاصيين محليين وأجانب.

سادسا. قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

صدر الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يتماشى مع الواقع الجزائري اتجاهه ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية على أساس نظرة التغيير، ومن أهم النقاط التي جاء بها هذا المرسوم ما يلي:³

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 196.

² قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية، العدد 39.

³ أحمد هدروق، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (دراسة حالة الجزائر 1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، الصادر في سبتمبر 2014، جامعة المدية، الجزائر، ص 92، 93.

- مبدأ عدم التمييز: التعامل مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يتعامل مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار؛
- زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة زيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية؛
- ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، فيما يخص ضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس مال المستثمر في البداية؛
- تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وتكون تحت وصاية وزير المساهمة وترقية الاستثمارات؛
- تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI) برئاسة رئيس الحكومة ويقترح استراتيجية تطوير الاستثمار ولأولويتها، ويقترح أيضا تدابير تحفيزية للاستثمار والمسايرة للتطورات الملحوظة ويفضل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات ويحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز؛
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص، يوجه هذا الصندوق لتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في تكلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما النفقات منها بعنوان أشغال الإنشاءات الأساسية والضرورية لإنجاز الاستثمار.

سابعاً. قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016:

- جاء هذا المرسوم بهدف تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، لقد تضمن هذا القانون مفهوماً جديداً للاستثمار على أنه:¹
- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل.
 - المساهمة في رأسمال الشركة.

1- المزايا:

حدد هذا القانون جملة من المزايا تستفيد منها كل الاستثمارات ماعدا الاستثمارات التي تتضمنها القوائم السلبية:

أ- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

- زيادة التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية؛
- تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العلية وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛
- يخضع لمنح المزايا لفائدة الاستثمارات والتي تساوي مبلغها أو تفوق خمسة ملايين دج.

¹ الأمر رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016، ص18.

ب- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشأة لمناصب الشغل:

لا تلغى المزايا المحددة في النوع الأول التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة، المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والصناعية و الفلاحية .

ج- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

- تستفيد من المزايا الاستثنائية والاستثمارات التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمعتمدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف بإسم الدولة؛
- يأهل المجلس الوطني الاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة على أسعار السلع المنتجة؛
- كما تتلخص الضمانات الممنوحة وفقا لهذا القانون ما يلي:
- يتلقى الطبيعيون أو المعنويون معاملة منصفة فيما يخص الحقوق والواجبات؛
- زيادة على القاعدة التي تحكم نزع الملكية لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

2- أجهز دعم الاستثمار:

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنوية، وحسب هذا القانون تنشأ لدى أربعة مراكز تضم مجموعة من المصالح المؤهلة لتقييم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات لدعمها وتطويرها ومن أهمها ما يلي:¹

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الفرص لإمكانيات إقليمية؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.

¹ صفية ذيب وأمال زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمتلك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؛

جدول رقم(02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دج

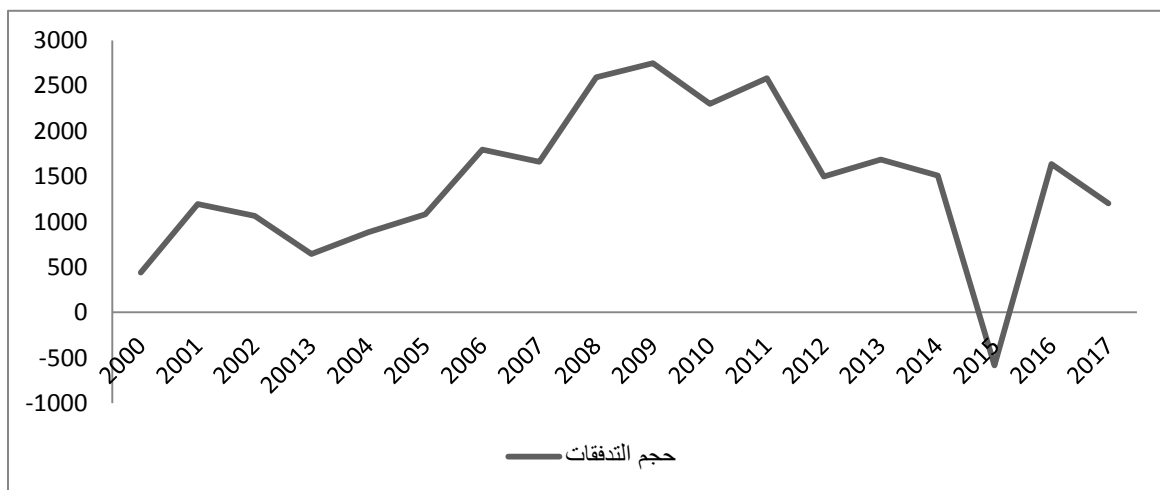
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم التدفقات	438	1196	1065	643	882	1081	1795	1662	2593
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم التدفقات	2746	2301	2580	1499	1684	1507	-584	1635	1203

UNCTAD, World investment report 2018, p 184

المصدر:

والشكل الموالي يعكس معطيات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (06): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه نلاحظ أن هناك تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2000-2014)، ففي سنة 2000 انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تسجيل 438 مليون دولار مقارنة بسنة 1999 والتي عرفت أعلى قيم لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ليسجل قفزة نوعية في سنة 2001، أين ارتفع إلى 1196 مليون دولار، وهذا راجع لتوافقها وإصدار الأمر 01/03 وما انطوى

عليه من حوافز ضريبية وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار والذي تحقق بفضل:¹

- بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية؛

- خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة " اسبات " الهندية؛

وعليه فإن الارتفاع ليس نابعا فقط من تحسين مناخ الاستثمار بل من الحوافز الضريبية التي تعتبر جزءا منه، ففي سنة 2004 ارتفع الى مستوى 882 مليون دولار، بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وفي سنة 2005 شهدت ارتفاع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بـ 1081 مليون دولار مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى 2764 مليون دولار في سنة 2009 وهذا راجع للإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الدولة، والمشاريع التي أطلقتها ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فسرعان ما انخفض مرة أخرى إلى 2301 مليون دولار سنة 2010 بسبب تبعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ليعود للارتفاع سنة 2011 بـ 2580 مليون دولار ثم الانخفاض في السنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي.

وفي سنة 2015 شهدت التدفقات الواردة إلى الجزائر قيمة سلبية تقدر بـ 584 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد، لترجع للارتفاع والانخفاض في سنتي 2016 و 2017 وهذا راجع للانخفاض في أسعار البترول التي أثرت على حجم التدفقات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تهدف دراسة التوزيع حسب القطاع والمناطق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى معرفة نوع الاستثمار الذي يفضل المستثمر الأجنبي أن يستثمر فيه والتوجه إليه بشكل كبير.

أولا. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تستثمر في الجزائر مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم، الأمر الذي يضمن للجزائر المحافظة على تواجد استثماراتهم لديها دون خطر الانسحاب أو التراجع، والجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

¹ براهيمية نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 141.

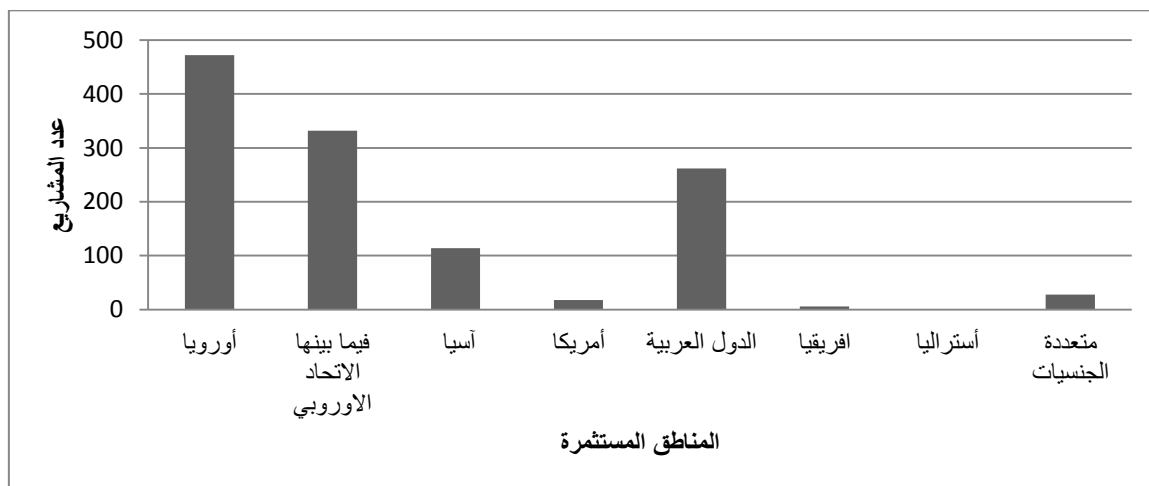
الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	472	1148208
فيما بينها الاتحاد الاوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
افريقيا	6	39686
أستراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

والشكل الموالي يعكس معطيات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (07): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04.

حسب بيانات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، فقد كان توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المناطق أن أوروبا تصدرت القائمة لدى الدول المستثمرة في الجزائر حيث بلغت قيمة الاستثمار خلال الفترة (2002-2017) بقيمة استثمارية قدرت ب 1148208 مليون دينار جزائري، ثم تأتي الدول العربية بمبلغ 1057257 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 262 مشروع أما في المرتبة الثالثة فيما بينها الاتحاد

الأوروبي بمبلغ قدر ب666499 دينار جزائري، بعدد مشاريع 332 مشروع، ثم تليه آسيا بقيمة استثمارية بمبلغ 169732 مليون دينار جزائري بعدد مشاريع 114 مشروع أما في المرتبة الخامسة فكانت أمريكا بمبلغ 68813 مليون دينار جزائري، ثم بعد ذلك إفريقيا و متعددة الجنسيات على التوالي.

ثانيا. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

يوضح الجدول الموالي التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري
الزراعة	514342	2.12%	260750
البناء	11031	17.44%	1331679
الصناعة	12698	20.08%	8373763
الصحة	1093	1.73%	231383
النقل	29267	46.28%	1164966
السياحة	1266	2.00%	1228830
الخدمات	6531	10.33%	1272057
التجارة	2	0.05%	10914
الاتصالات	5	0.01%	463332
المجموع	63235	100	140300664

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المشاريع الأجنبية في الجزائر تقدر ب 63235 مشروع وموزعة على مختلف القطاعات: 29267 مشروع بالنسبة لقطاع النقل ثم يليه قطاع الصناعة ب 12698 مشروع أي بنسبة 20.08% ثم قطاع البناء ب 11031 مشروع بنسبة 17.44%، ثم قطاع الخدمات ب 6531 مشروع أي بنسبة 10.33% حيث احتلت هذه المشاريع الصدارة وذلك بسبب ارتفاع مردوديتها بالنسبة للشركات الأجنبية، أما فيما يخص قطاع الزراعة فخصص 514342 مشروع بنسبة 2.12%، ثم يليه قطاع السياحة ب 1266 مشروع و قطاع الصحة ب 1093 مشروع، أما بالنسبة لقطاع التجارة والاتصالات فلم يحظى بالاستثمارات الأجنبية بالرغم من أهميتهما.

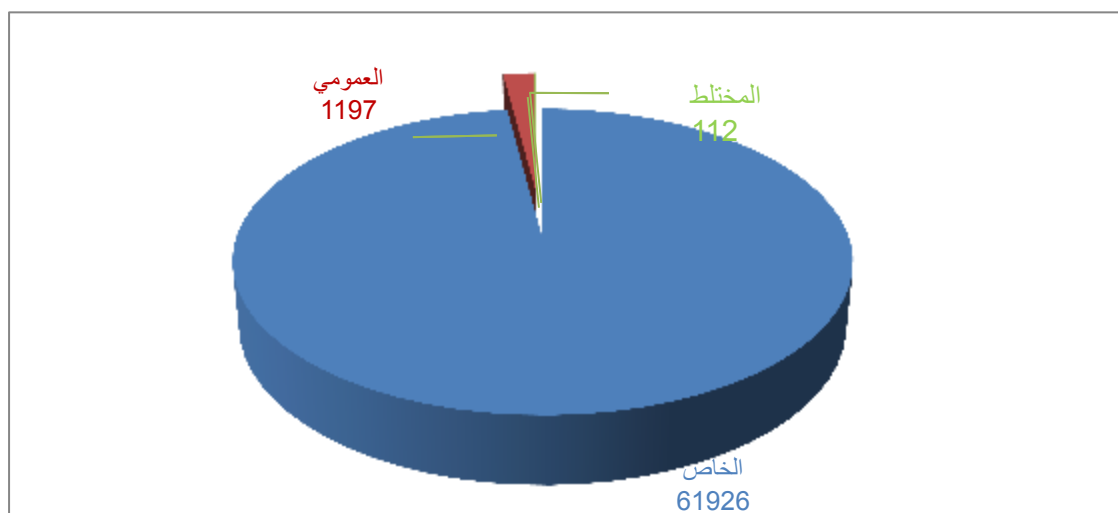
الجدول رقم(05): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاع القانوني

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب الأقل	%
الخاص	61921	%98.8	8570379	%88.2	1050264	%94.5
العمومي	1197	%1.1	4518781	%10.7	131914	%4.9
المختلط	112	%0.1	1211505	%1.0	49434	%0.7
المجموع	63235	%100	13300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.Andi.dz

والشكل التالي يعكس بيانات الجدول رقم (06):

الشكل رقم(08): عدد المشاريع المصرح بها حسب القطاع القانوني



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال الشكل والجدول نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية التي صرحت بها الوكالة الوطنية للترقية الاستثمارية يوجد 61921 مشروع استثماري، تابع القطاع الخاص بقيمة 8570379 مليون دج بنسبة %88.2 بالإجمالي المشاريع بينما يوجد 1197 مشروع تابع للقطاع العمومي بقيمة 451878 مليون دج %10.7 كما يوجد 112 مشروع مختلط بقيمة 1211505 مليون دج بنسبة %1.0 من إجمالي المشاريع والاستثمار.

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر

نتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم بها السلطات المالية بتنفيذها والتي تعكس نشاط الدولة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولاً. تصنيف النفقات العامة في الجزائر:

حسب نص المادة (23) من القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية فإن النفقات العامة تقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أ- نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير: " هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية¹، وتنقسم إلى أربعة أبواب²:

- الباب الأول: أعباء نفقات التسيير والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية وهي النفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية؛
- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية؛
- الباب الرابع: التدخلات العمومية وهي متعلقة بنفقات التحويل.

ب- نفقات التجهيز:

تعرف نفقات التجهيز على أنها تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة ، وهذا ما نصت عليه المادة 35 من القانون 17/84، تنقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب³:

- الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- الباب الثالث: النفقات الأخرى برأس المال.

¹ نور الدين بربار، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، جوان 2017، جامعة البليدة2، الجزائر، ص573.

² المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية .

³ المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

ثانيا. تطور الإنفاق العام في الجزائر:

نتطرق في هذا العنصر إلى تحليل تطور إجمالي الإنفاق العام ثم إلى تحليل كل من نفقات التشغيل ونفقات التجهيز.

1- التطور الإجمالي للإنفاق العام للجزائر: شهدت السياسة الإنفاقية في الجزائر تطورا كبيرا خلال الفترة (2000-2017) وهذا راجع للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفت الجزائر واسهاماتها في تحقيق التنمية، والجدول التالي يلخص التطور الاجمالي للنفقات العامة في الجزائر.

الجدول رقم(06) : تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو	السنوات	النفقات العامة	معدل النمو
2000	1178,1	----	2009	4246,3	1,31
2001	1321,0	12,13	2010	4466,9	5,19
2002	1550,6	17,38	2011	5853,6	31,04
2003	1690,2	9	2012	7058,1	20,58
2004	1891,8	11,93	2013	6024,1	-14,64
2005	2052,0	8,47	2014	6980,2	15,87
2006	2428,5	18,35	2015	7656,3	9,68
2007	3092,7	27,35	2016	7383,6	-3,56
2008	4191,0	34,82	2017	6883,2	-6,77

المصدر: تقارير مختلفة لبنك الجزائر لسنوات 2015، 2016، 2017.

من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أنه ومع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة 1178,1 مليار دج وهذا راجع إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية وارتفاع عوائد الجباية البترولية والذي يعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة.

ومع مشروع الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ومع أن كل المؤشرات آنذاك توحى باستمرار تزايد أسعار النفط الجزائري، إضافة إلى احتياطي الصرف المسجل سنة 2000 والذي بلغ 11,9 مليار دولار، هذا الانفراج المالي سمح للجزائر بمواصلة سياستها الإنفاقية التوسعية حيث بلغت حجم النفقات العامة سنة 2001 ما قيمته 1991,8 مليار دج، أما خلال الفترة (2005-2009) وهي فترة تنفيذ

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية، والذي استفاد هو الآخر من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر كارتفاع أسعار النفط واحتياطي الصرف، كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة بحيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل إلى 4246,3 مليار دج سنة 2009.

بعد هذه الفترة جاءت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014 في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، وكتقييم للنفقات العامة سجلت قفزة نوعية فمن 4466,9 مليار دج سنة 2010 إلى 6980,2 مليار دج سنة 2014 حيث بلغت نسبة الزيادة 15,87% وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، أما خلال سنة 2015-2017 نلاحظ أن هناك تذبذب في حجم الانفاق العام حيث أن في سنة 2017 بلغت ما يساوي 68883,2 مليار دج وهذا راجع لتقليص حجم الانفاق واتباع الجزائر لسياسة تقشفية.

ثالثا. تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر:

أ- تحليل تطور حجم نفقات التسيير (2000-2017): نستعرض في الجدول التالي تطور نفقات التسيير؛

الجدول رقم(07): تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزانية التسيير	856,2	963,6	1097,2	1173,8	1241,8	1255,2	1439,5	1673,9	2017,9
معدل النمو	---	12,54	16,86	6,98	5,79	1,07	14,68	16,28	20,55
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزانية التسيير	2661,5	3446	4291,2	4925,1	4335,6	4714,4	4972,3	4807,3	4591,8
معدل النمو	31,9	24,5	12,6	14,77	-11,97	8,74	5,47	-3.32	-4,48

المصدر: تقارير وزارة المالية لسنوات مختلفة، 2015، 2016، 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2000-2012) حيث قدرت ب 856,2 و 4925,1 مليار دج على التوالي، وهذا راجع لبرنامج الانعاش الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر من خلال رفعها لمختلف الأجور والاعانات ومنح المجاهدين ودعمها للنمو الاقتصادي، رغم ذلك إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر ففي سنة 2013 انخفضت النفقات بما قيمته 4335,6 مليار دولار،

لتشهد خلال هذه الفترة (2014 - 2017) تذبذبا حيث سجلت في سنة 2014 ما قيمته 4714,4 و محققة بذلك أكبر ارتفاع لها وذلك في سنة 2015 بما قيمته 4972,3 مليار دج لترجع للانخفاض في سنة 2017 وهذا راجع لتسقيف الحكومة لحجم النفقات.

أ- تحليل تطور نفقات التجهيز: وهي موضحة في الجدول التالي؛

الجدول رقم(08): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزانية التجهيز	321,9	522,4	575	6112,9	618,8	750	1015,1	1437,6	2301,8
معدل النمو%	/	62,29	80,5	22	0,96	21,20	1,24	41,13	60,44
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزانية التجهيز	2597,7	3022,9	3981,4	2820,4	1892,9	2914,7	3885,8	3176,8	2291,4
معدل النمو%	12,85	16,36	31,7	-29,16	-32,86	54,00	33,31	-18,24	-27,87

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات 2015، 2016، 2017.

تعتبر نفقات التجهيز من المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، ولهذا أولت الجزائر أهمية لها، فنلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع خلال الفترة (2000-2004) حيث بلغت سنة 2000 حوالي 321,9 مليار دج ثم انتقلت إلى 618,8 مليار دج مع نهاية سنة 2004، ويرجع هذا النمو السريع خلال هذه الفترة إلى تنفيذ المنشآت القاعدية، والمشاريع التي تم اعتمادها في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي.

وشهدت الفترة (2005-2015) هي الأخرى ارتفاعا في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز وهي الفترة التي طبقت فيها الجزائر أضخم مخطط تنموي، فسجلت النفقات في سنة 2005 ما قيمته 750 مليار دج، لتصل في سنة 2015 إلى 3885,5 مليار دج على التوالي، إن تخصيص هذه المبالغ الضخمة خلال هذه الفترة يرجع لتمويل كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي (2010-2014)، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019) حيث نلاحظ انخفاض في قيمة النفقات حيث بلغت 2291,4 مليار دج وهذا راجع لتسقيف الحكومة لميزانية نفقات التجهيز سنة 2017.

رابعاً. برامج الإنفاق العام في الجزائر: شرعت الجزائر منذ سنة 2001 باتباع سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، وعلى هذا الأساس سنبرز برامج الإنفاق العام في الجزائر (2001-2019):

- أ- برنامج الإنعاش الاقتصادي: أقر هذا البرنامج في أبريل سنة 2001، وجاء هذا البرنامج في إطار السياسة المالية التي اتبعتها الجزائر مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، ومن أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها هذا البرنامج:¹
- تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي؛
 - خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة من أجل الحد من البطالة؛
 - تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالحاجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.
- ولقد تم تجنيد مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل حوالي 7 مليار دولار، موزعة على طيلة أربع سنوات 2001-2004 والذي يتمحور على تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	عدد المشاريع
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبابية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	220

المصدر: نبيل بوفليخ، أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2014 المطبق في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسبية بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2004-2005، ص 107.

¹ service du chef du gouvernement , « le plan de la relance économique 2001-2004 » , les composants du programme, p4.

ويبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 1594 مشروعاً وزعت كما يلي:

الجدول رقم (10): عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاع	السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع %
أشغال كبرى وهيكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1	
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8	
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4	
دعم الإصلاحات	30	15,0	/	/	45	8,6	
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100	

المصدر: كريم بوددخ، أثر سياسة الانفاق على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص 195.

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210,5 مليار دج أي ما نسبته 40,1% من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204,2 مليار دج أي ما نسبته 38,8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65,4 مليار دج أي ما نسبته 12,4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8,6% من القيمة الإجمالية. وعلى مدار فترة تنفيذ المخطط جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 205,4 مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185,9 ثم سنتي 2003 و 2004 بما يقارب 113,9 مليار دج و 20,5 مليار دج على التوالي¹.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وهذا بعد التحسن الملحوظ في الوضعية المالية للجزائر، ومن بين أهدافه تحسين مستوى معيشة الأفراد تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية ورفع معدلات النمو

¹ نورية غراسي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (د.ح الجزائر 2004-2016)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017-2018، ص 65.

الاقتصادي، وقد خصص له مبلغ 55 مليار دج يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الصاعدة، ويتجلى مضمونه في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009

الوحدة: مليار دج

النسب %	المبالغ	القطاعات
45,5	1980,5	أولا. برنامج تحسين ظروف معيشة الأفراد:
	555	- السكن
	393,5	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.
	200	- البرامج البلدية للتنمية
	250	- تنمية مناطق الهضاب العليا، ومناطق الجنوب
	192,5	- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز
	311,5	- باقي القطاعات
40,5	1703,1	ثانيا. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:
	1300	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
	393	- قطاع المياه
	10,15	- قطاع التهيئة العمرانية
8	337,2	ثالثا. برنامج دعم التنمية الاقتصادية:
	312	- الفلاحة والتنمية والصيد البحري
	18	- الصناعة وترقية الاستثمار
	7,2	- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
4,8	203,9	رابعا. برنامج تطوير الخدمة العمومية:
	99	- العدالة والداخلية
	88,6	- المالية و التجارة في الإدارات العمومية
	16,3	- البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال
1,2	50	خامسا. برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة:
100	4202,7	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديميات للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، الشلف، 2013، ص47.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع التنمية المحلية والبشرية استفاد من برنامج خاص يصل إلى 51908.5 مليار دج، ما يمثل نسبة % 45 أما قطاع الهياكل القاعدية خصص له 1703,1 مليار دج أي بنسبة %40,5 من إجمالي البرنامج التكميلي، ثم قطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري استفاد من 337,2 مليار دج أي بنسبة %08 من إجمالي البرنامج، أما فيما يخص القطاع الإداري الحكومي على غرار الداخلية والعدالة تصل قيمته إلى 203,9 مليار دج ما يعادل نسبة %4,8 أما قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال استفاد من 50 مليار دج أي ما يعادل نسبة %12 من البرنامج التكميلي.

ج- البرنامج الخماسي 2010-2014: جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليًا بحوالي 21214 مليار دج، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها كما يلي:

الجدول رقم(12): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	9903	45,42%
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العامة	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38,35%
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16,05%
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصناعية والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: وردة كروم، أميرة بوكرشة، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2016)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016-2017، ص 64.

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن برنامج تحسين المعيشة استفاد من برنامج خصص قدر ب 9903 مليار دج ما يمثل نسبة 45,42% من إجمالي البرامج، ويليه قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية استفاد من 8400 مليار دج ما يعادل نسبة 38,35% من إجمالي البرنامج، أما فيما يخص برنامج التنمية الاقتصادية استفاد من 3500 مليار دج أي ما يعادل نسبة 16,05% من إجمالي البرنامج.

د- البرنامج الخماسي الجديد (نموذج النمو الجديد 2015-2019): تشجيعا للخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2015 إلى 2019 ومن أجل دعم مسيرة النمو و التنمية الاقتصادية، خصص لهذا البرنامج ميزانية قدرت ب 22100 مليار دج أي 280 دولار، و قد جاء البرنامج مستخلصا العبرة والتجارب من البرامج السابقة من أجل تحسين التنمية المحلية و البشرية و كذا النهوض

باقتصاد منتج و تنافسي في كافة القطاعات، ومن أهداف هذا البرنامج التي يتعين بلوغها إلى غاية 2030:

- تحسين و تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير و إصلاح النظام الجبائي؛
- استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة من 5,3 في سنة 2015 إلى 10 من الناتج المحلي الإجمالي الخام في آفاق 2030؛
- تصحيح الموازنة العامة يحفظ الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني مع وضع النفقات في مستوى معياري لضمان ديمومة سياسة الموازنة؛
- عصنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي و تحقيق هدف تنويع الصادرات؛
- إحداث إصلاح عميق لآليات تصميم و تشكيل و متابعة و تمويل برامج التجهيز لإعادة الاعتبار لمبادئ مردود أو عائد الاستثمار و فعاليتها¹.

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات في الجزائر

اعتمدت الجزائر في تمويل نفقاتها ومواجهة أعبائها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الجباية البترولية، رغم محاولتها لتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها، ومن خلال هذا المطلب نحاول استعراض التطور الذي عرفته سياسة الإيرادات العامة.

أولاً. أنواع الإيرادات العامة في الجزائر: لقد قسم المشرع الجزائري الإيرادات العامة حسب المادة 11 من قانون 84-17 إلى:²

1. **الإيرادات الإجبارية:** تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل من المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية، وتتمثل فيما يلي:
 - أ. **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية الأرباح غير التجارية، المرتبات والأجور؛
 - ب. **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية، مثل: حقوق تسجيل نقل الملكية...الخ؛

¹ <http://www.eco-algeria.com>

² القانون رقم 87-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية.

ج. **الضرائب غير مباشرة:** تتكون من الضرائب على الاستهلاك، لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال، كالذهب والكحول... الخ.

د. **الضرائب على رقم الأعمال:** هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، كونها تفرض على مجموع المواد المستهلكة.

هـ. **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع المواد الموجهة للاستيراد والتصدير؛

و. **الجبائية البترولية:** تتكون من الضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز، بالإضافة لضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث، الاستغلال والنقل عبر القنوات.

ز. **الغرامات:** تتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية، أو هيئة إدارية.

2- **الإيرادات الاختيارية:** تشمل على المشاركات والمساهمات المدفوعة على سبيل الاختيار من طرف الأشخاص من مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة ومنها:¹

أ. **مداخل الأملاك التابعة للدولة:** وتتمثل في:

- مداخل التصفية: تتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثروتها مثل: مداخل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات.. الخ

- مداخل الاستغلال: يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الخاص أو العموميين مثل: مداخل استغلال المناجم والغابات حقوق الصيد، مداخل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية.

ب. **التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة والإتاوات:** وهي تمثل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استخدام خدماتها مثل المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.

ج. **الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات:** وتمثل في المساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية.

ثانيا. **هيكل الإيرادات العامة في الجزائر:** لقد تعددت أنواع الإيرادات العامة في الدولة فهناك موارد تحصل عليها الدولة دون مقابل مثل الإعانات والهبات وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة عن أملاكها، وأخرى إجبارية سيادية تتمثل في الضرائب وحسب المادة 11 من القانون 17/84 تتضمن مواد الميزانية العامة للدولة ما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وحاصل الغرامات.

- مداخل الأملاك التابعة للدولة.

¹ جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص 50، 51.

- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والإتاوات.
 - الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
 - التسديد بالرأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
 - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
 - المدفوعات التي تقوم بها صناديق بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تمنحها لها الدولة¹.
- ثالثا. النظام الضريبي في الجزائر: النظام الضريبي في الجزائر هو مجموعة من الفوائض المالية التي تقتطعها الدولة من المكلفين خلال فترة معينة، حيث قامت الحكومة بإدخال تعديلات عليه من سنة إلى أخرى، وهذا كما يلي:

1- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991، وتتضمن المادة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي بالضريبة"²، حيث تتميز هذه الضريبة بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها في ما يلي:

- ضريبة مباشرة يتحملها بشكل نهائي ومباشر صاحب المداخيل الخاضعة لهذه الضريبة؛
- ضريبة وحيدة تمس جميع المداخيل النوعية؛
- ضريبة تجبي لفائدة الدولة فقط، باستثناء كل الجماعات العمومية الأخرى حيث تطبق هذه الضريبة على الشركاء في شركات الأشخاص ما لم تختار هذه الأخيرة الخضوع للضريبة على أرباح الشركات ويرفق طلب الاختيار هذا بتصريح عن المداخيل ولا يمكن التراجع عن هذا الاختيار وحسب القانون الضريبي الجزائري يخضع لهذا النوع من الضرائب الشركات المدنية التي تخضع لنفس النظام شركات الأشخاص سواء كانت إقامتهم الجبائية بالجزائر أو خارجها على أن يكون مصدرهم من دخلهم من ممارسة نشاطهم في الجزائر³.

¹ المادة 11 من القانون 17/84 المتضمن قوانين المالية.

² ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة دمشق، المجلد 25، العدد الثاني، قسم علوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص 181.

³ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 55، 56.

الجدول رقم (13): السلم الضريبي على الدخل الاجمالي

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة(دج)
0%	لا يتجاوز 120000
20%	من 120001 إلى 360000
30%	من 360001 إلى 1440000
35%	أكثر من 1440000

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة 2017.

2- الرسم القيمة المضافة TVA: أسس هذا الرسم بموجب المادة 65 من قانون المالية لسنة 1991، وهو عبارة عن ضريبة تمس مجالات واسعة من الصفقات، وأن الرسم المدفوع من المشتريات يتم استرجاعه في المبيعات أي أن المستهلك النهائي هو من يتحمله.

حيث يخضع الرسم على القيمة المضافة للعمليات التالية:

- عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة.
- عمليات الاستيراد: حيث تحدد المادة 02 من قانون الرسوم على رقم الأعمال العمليات الخاضعة للقيمة المضافة كالأشغال العقارية و المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون.

1- العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة: من العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة:

أ- العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة وجوبا:

- العمليات المتعلقة بالسلع كالمبيعات و التسليمات التي يقوم بها المنتجون والمستوردون وتجار الجملة؛
- العمليات التي تقع على العقار الأشغال العقارية وعمليات بيع المحل التجاري....الخ؛
- أداء الخدمات كعمليات نقل البضائع، والعمليات المنجزة من طرف البنوك وشركات التأمين؛
- الألعاب والتسليمات بمختلف أنواعها.

ب- العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة اختياريًا: يمكن للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم أن يختاروا بناءً على تصريح منهم، لاكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة، على أن يزودوا بسلع وخدمات:

- للتصدير؛

- المكلفين بالرسم الآخرين؛

- للشركات البترولية؛

- المؤسسات التي تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء المنصوص عليه في نص المادة 42 من قانون الرسم على القيمة المضافة¹.

2- معدلات الرسم على القيمة المضافة: حسب نص المادة 21 من قانون الرسم على رقم الأعمال: يجعل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%، و حسب نص المادة 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة ب9%².

3- الضريبة على أرباح الشركات (IBS): تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من لقانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات"³. من بين هذه الشركات التي نصت عليها المادة 136 الخاضعة للضريبة وجوبا هي:

- شركات الأموال؛
- شركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- شركات القومية بالأسهم SPA؛
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- كما توجد بعض الشركات تكون خاضعة في الأصل على الدخل الإجمالي، إلا أن المشرع الضريبي سمح لها بالخضوع للضريبة على أرباح الشركات بشرط تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليها قانونا لدى مفتشيه الضرائب ويكون هذا الاختيار نهائي لا رجعة فيه مدى الحياة لهذه الشركة، هذه الشركات تتمثل في: شركات الأشخاص والتي ينطوي تحتها : شركات التضامن - شركات التوصية البسيطة- جمعيات المساهمة⁴.

4- الرسم على النشاط المهني (TAP): الرسم على النشاط المهني هي ضريبة تفرض شهريا أو فصليا على رقم الأعمال المحقق من النشاطات الصناعية والتجارية، والخدمية خارج الرسم على القيمة المضافة، وهذا الرسم يطبق في المجالات التالية:

¹ محمد جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية (د.ح الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 13.

² المادة 21، 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال، 2017.

³ المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

⁴ خديجة ثابتي، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص (د.ح تلمسان)، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص ص 104، 105.

- الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.
 - رقم أعمال يحقق في الجزائر المكفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطات تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي.
 - وحدات ومؤسسات الأشغال العمومية والبناء، التي تتكون رقم أعمالها من مبلغ مقبوضات السنة المالية فيجب تسوية الحقوق المستحقة على مجموع الأشغال عند تاريخ الاستلام¹.
 - إلا أن الخاضعين لهذا الرسم يستفيدون من التخفيضات التالية:
 - تخفيض قدره 30%: مبلغ عمليات البيع بالجملة، ومبلغ عمليات البيع بالتجزئة؛
 - تخفيض قدره 50%:
 - بالنسبة لمبالغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمادة التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة 50% من الحقوق غير المباشرة.
 - مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية شرط أن تكون مصنفة ضمن المواد الاستراتيجية وأن يكون معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح ما بين 10% و 30%.
 - كما يستفيدون من تخفيض قدره 70%: بالنسبة لعمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغاز².
- ❖ **معدل الرسم على النشاط المهني:** يحدد معدل الرسم على النشاط المهني كما يلي:

الجدول رقم(14): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	0,59%	1,30%	0,11%	2%

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسم، 2017.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتجة عن النشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يلي:

¹ حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، (د.ح الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص139.

² المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة 2017.

الجدول رقم (15) : توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني

المجموع	الصندوق المشترك للجمعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية
%3	%0,16	%1,96	%0,88

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

كما يخفض معدل الرسم إلى 1% بدون استفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج ويتم توزيعه كالاتي:

الجدول رقم (16): توزيع الرسم بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاط الإنتاج والتوزيع.

المجموع	الصندوق المشترك للجمعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية
%1	%0,05	%0,66	%0,29

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

5- الضريبة الجزائرية الوحيدة: هي ضريبة محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الرسم على القيمة المضافة على النشاط المهني¹.

يطبق نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة على:

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوية ثلاثين مليون دينار (30000000 دج)؛
- المستثمرين الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لتأمين على البطالة"²، ويحدد معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة كما يلي:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.

- 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى.

كما يوزع ناتج الضريبة الجزائرية الوحيدة كما يلي:

- ميزانية الدولة 49%؛

¹ المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

² المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

- غرف التجارة والصناعة 0,5%؛
- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية 0,01%؛
- غرفة الصناعة التقليدية والمهن 0,24%؛
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية 05%¹.

الجدول رقم(17): معدلات الضريبة على أرباح الشركات

المعدل المطبق	الربح أو الدخل الخاضع للاقتطاع الضريبي
19%	- الأنشطة المنتجة للسلع
23%	- الأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية
26%	- الأنشطة الأخرى الممارسة في نفس الوقت
10%	- عوائد الدين والودائع والكفالات
40%	- المداخل الناتجة عن السندات الصناديق غير الاسمية لحاملها
24%	- المبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليس لها منشآت في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات. - الحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز أو رخصة استغلال أو التنازل عن علامة الصنع.
20%	- المبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير
10%	- المبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض ضريبة على المؤسسات الجزائرية للنقل البحري.

المصدر: المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

ثالثا. تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

نتطرق في هذا العنصر إلى مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في إيرادات الموازنة،

كما يلي:

1- تحليل إيرادات الجباية العادية:

¹ المادة 282 مكرر 4 ومكرر 5: من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

الجدول رقم (18): تطور الجباية العادية خلال الفترة (2000-2017):

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة	1578,1	1505,5	1603,2	1974,4	2229,7	3081,7	3582,3	3688,5	5676,0
الجبائية العادية	349,5	398,2	482,9	519,9	580,4	640,4	720,0	766,7	895,4
نسبة المساهمة	22,14	26,49	30,12	26,33	26,01	20,78	20,99	20,79	15,77
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات العامة	3672,9	4392,9	5790,0	6411,3	5940,6	5179,1	5103,1	5042,2	5635,5
الجبائية العادية	1146,6	1298,0	1527,1	1980,6	2031,0	2091,5	2354,7	2422,9	2845,4
نسبة المساهمة	31,21	29,55	26,37	30,89	34,19	40,38	46,14	48,05	50,49

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة 2015، 2016، 2017.

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن إيرادات الجبائية العادية خلال الفترة (2000-2016) في ارتفاع مستمر حيث قدرت سنة 2000 بـ 349,5 مليار دج بنسبة مساهمة في الإيرادات 22,14% أما سنة 2016 قدرت بـ 2422,9 مليار دج مسجلة بذلك أعلى نسبة مساهمة للإيرادات 48,05% إلا أن هذه النسب غير مستقرة و متذبذبة بسبب عدم استقرار النظام الضريبي، فقد شهدت ارتفاع ملحوظ خلال سنتي 2002-2000 بنسبة قدرت 22,14% و 30,129% على التوالي ثم انخفضت مرة أخرى 15,7% في 2008 ثم ارتفعت مرة ثانية إلى 46,14% و 48,05% في 2015-2016 على التوالي وهذا بسبب برامج التصحيح المطبقة من قبل السلطات والتي تهدف إلى تقوية النظام الضريبي.

1- تحليل مساهمة إيرادات الجبائية البترولية في إيرادات الموازنة العامة:

الجدول رقم (19): تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة	1578,19	1505,5	1603,2	1966,6	2229,7	3081,7	3582,3	3688,5	5676,0
الجبائية البترولية	1213,2	1001,4	1007,9	1350,0	1570,7	2352,7	2799,0	2796,8	4088,6
نسبة المساهمة	76,87	66,51	62,86	68,64	70,44	76,34	78,13	75,82	72,03
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات العامة	3676,0	4392,9	5790,1	6411,3	5940,6	5719,0	5103,1	5042,2	5635,54
الجبائية البترولية	2412,7	2905,0	3979,7	4184,0	3678,1	1577,7	1722,9	1682,6	2200,1
نسبة المساهمة	65,63	66,12	68,72	65,25	61,92	27,59	33,76	33,37	39,04

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة، 2015، 2016، 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية في ارتفاع مستمر حيث قدرت في سنة 2000 بحوالي 1213,2 مليار دج بنسبة مساهمة في الإيرادات العامة 76,87% محققا في سنة 2018 ب 4088,6 مليار دج أي بنسبة 72,03% وهذا راجع للعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار البترول، حيث عرفت الفترة الممتدة في 2009 ب 2412,7 مليار دج بنسبة مساهمة قدرها 65,63% و استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2012 حيث قدرت ب 4181,0 مليار دج وهذا بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية. وتأثير الأزمة المالية على صادرات البترول لتشهد تذبذبا من 2013 إلى 2017 ب 3678,1 مليار دج إلى 2200,1 مليار دج وهذا ناتج للتقلب في أسعار النفط.

المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر:

لا يخفى أن الموازنة العامة للدولة هي أول أداة رئيسية للسياسة المالية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب إلى الموازنة العامة الجزائرية:

أولا. تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري:

عرفت المادة 06 من ال 84/17 المؤرخ 07 جويلية 1984 المتعلقة بقوانين المالية الميزانية كما يلي: " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا للدولة بموجب قانون

المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"¹؛ كما نصت المادة 03 من نفس القانون أن: "قانون المالية يقر ويرخص لكل سنة مدنية مجملا موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي"².

ثانيا. تحضير الموازنة العامة:

يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية والتي يمكن حصرها فيما يلي: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ التخصيص ومبدأ التوازن. حيث تتولى الحكومة مهمة تحضير الموازنة العامة من حيث الإيرادات والنفقات وهي التي تتحمل مسؤولية تحضير الميزانية وهذا لعدة أسباب أهمها:

- هي القادرة على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة من المجالس البرلمانية التي قد تسعى للمبالغة في النفقات العامة وهذا لإرضاء الناخبين، ويتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية إذ يتفق مع باقي الوزراء على ميزانية كل قطاع أو وزارة، وعند الاختلاف في الرأي يعرض هذا الاختلاف على رئيس الجمهورية.

- يبدأ تحضير الموازنة العامة بتوجيه تعليمية إلى الوزراء من طرف وزير المالية من أجل تقديم مقترحاتهم عن النفقات العامة اللازمة لوزارتهم، وبعد تجميع الأرقام الخاصة بالإيرادات العامة والنفقات العامة المقترحة من كل وزارة يراجع الوزير الأول المسؤول عن هذه المقترحات ثم مراجعة الإيرادات العامة وفقا لتقديرات المعدة لهذا الشأن، فكلما كان تحضير الميزانية أقرب إلى بداية السنة المالية الجديدة كلما كان التقدير المذكور أقرب إلى الحقيقة. ومن أهم هذه العناصر التي تساعد على دقة التقدير هي الاستعانة بأرقام الموازنة والحسابات الختامية التي يتم على أساسها تقدير ميزانية الإيرادات ثم ميزانية النفقات العامة³.

ثالثا. تحليل تطور الموازنة في الجزائر:

¹ المادة 06 من القانون 84/17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

² المادة 03 من القانون 84/17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

³ عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (د.ح الجزائر 1994 - 2004)، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2007، ص ص196، 197.

الجدول رقم(20): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

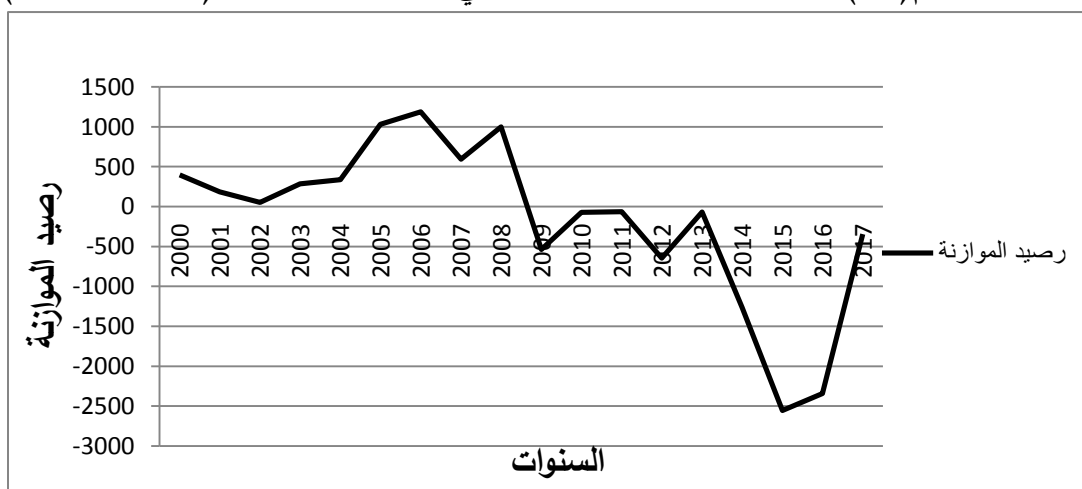
الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
2000	1575,1	1178,1	397
2001	1505,5	1321,0	184,5
2002	1603,2	1550,6	52,6
2003	1974,4	1690,2	284,2
2004	2229,7	1891,8	337,9
2005	3082,7	2052	1030,7
2006	3639,8	2453	1186,8
2007	3688,5	3092,7	595,8
2008	5190,5	4191	999,5
2009	3676,0	4214,4	-538,4
2010	4392,9	4466,9	74
2011	5790,1	5853,6	-63,5
2012	6411,3	7058,1	-646,8
2013	5940,6	6024,1	-66,5
2014	5719,0	6980,2	-1261,2
2015	5103,1	7656,3	-2553,2
2016	5042,2	7383,6	-2341,4
2017	5635,5	5978,5	-343

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

والشكل الموالي يعكس معطيات الجدول أعلاه؛

الشكل رقم(10): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(21).

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن رصيد الموازنة خلال الفترة الممتدة من (2000-2008) عرف فائضا حيث بلغ ما قيمته 397 مليار دج سنة 2000 و 999,5 مليار دج سنة 2008، محققا أعلى فائض سنة 2006 والذي بلغ 1186,8 مليار دج، وهذا راجع لارتفاع الإيرادات البترولية والذي يعتبر الإيراد المهم للاقتصاد الجزائري، غير أن في سنة 2009 حققت الموازنة عجزا قدره 583,4 مليار دج وهذا لتأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية 2008 وتراجع الطلب العالمي على الصادرات النفطية واستمر هذا العجز لغاية سنة 2017.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2017)

تعد السياسة المالية من بين العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وهذا من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية ومدى فعاليتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

المطلب الأول: أثر السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أولا. العلاقة بين الضريبة والاستثمار:

اعتبر الاقتصادي "لافر" أن الإرتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي - أي الوزن الضريبي - تدفع قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة، فكل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة ما والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض الحصيلة. ومنه فإن الضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على الربح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات¹.

ثانيا. الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي حسب الأمر 01-03:

استنادا للمادتين 09 و 10 من الأمر 01-03 منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من

¹ أسماء كروم، السياسة المالية ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1970-2013)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017-2018، ص 55،

مزاياء وإعفاءات خاصة، وفيما يلي إيجاز لأهم الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين:

1- النظام العام للحوافز: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وبيئة الاقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبدء تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

2- نظام الاستثناءات: يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين:

أ- **مرحلة بدء الإنجاز في استثمار:** تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0,2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ب- **مرحلة انطلاق الاستغلال:** بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني؛

- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات من ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/ أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك¹.

¹ محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص 320.

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عرفت السياسة الإنفاقية عدة تطورات خلال الفترة (2000-2017)، الأمر الذي انعكس على مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة مدى تأثير السياسة الإنفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً. أثر النفقات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول رقم(21): تحليل تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2017)

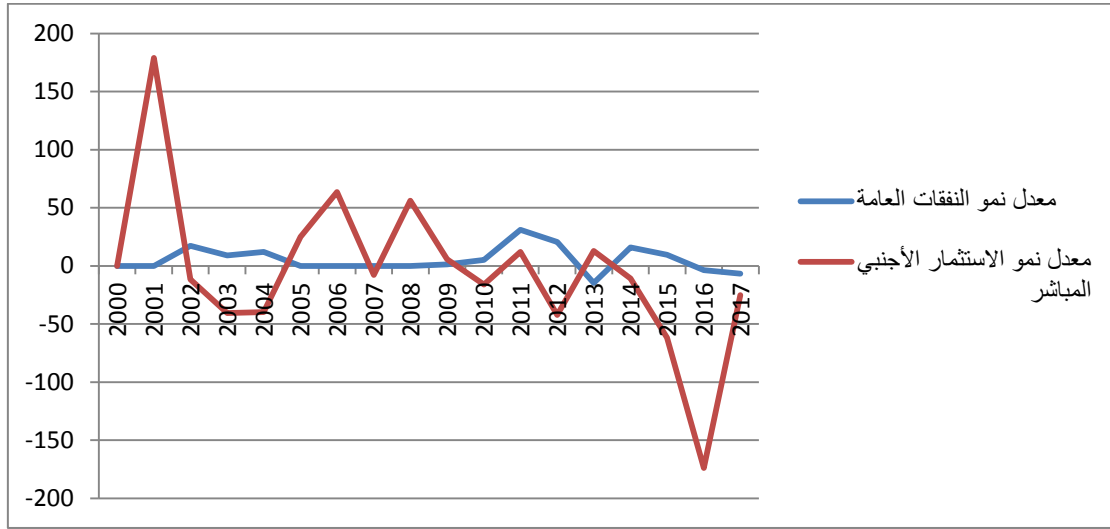
الوحدة: مليار دج

الاستثمار الأجنبي المباشر		النفقات العامة		السنوات
معدل نمو %	القيمة	معدل النمو %	القيمة	
-	438	-	1178,1	2000
179,01	1196	12,13	1321,0	2001
-11,67	1065	17,38	1550,6	2002
-40,6	634	9	1690,2	2003
-39,68	882	11,93	1891,8	2004
25	1081	8,47	2052,0	2005
63,64	1795	18,35	2428,5	2006
-7,77	1662	27,35	3092,7	2007
56,02	2593	34,82	4192,0	2008
5,8	2746	1,31	4246,1	2009
-16,08	2301	5,19	4466,9	2010
12,17	2580	31,04	5853,6	2011
-42,25	1499	20,58	7058,1	2012
12,75	1684	-14,64	6024,1	2013
-10,74	1507	15,87	6980,2	2014
-61,67	-584	9,68	7656,3	2015
-173,97	1635	-3,56	7383,6	2016
-25	1203	-6,77	6883,2	2017

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر و تقرير الاونكتاد 2018.

والشكل الموالي يعكس معطيات الجدول رقم (22)؛

الشكل رقم(11): تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (22)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، يتبين لنا أن تطور النفقات بالمقارنة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تختلف من فترة إلى أخرى، ففي المرحلة الأولى والتي تزامنت مع برنامج الانعاش الاقتصادي سنة 2000 بدأت النفقات العامة في الارتفاع وعرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة كذلك في التزايد والتراجع من فترة إلى أخرى، فتعكس التدفقات مع النفقات العامة دليل على مزاحمة القطاع العام للخاص، ففي سنة 2005 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حصيلة سالبة رغم ارتفاع النفقات العامة خلال تلك السنة، بينما عرفت التدفقات الاستثمارية ارتفاعا سنة 2016 ثم انخفاضا في سنة 2017، وهذا ما يدل على أن النفقات العامة ليست محدد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كانت أقل مما أنفقتة الدولة كنفقات عامة.

ثانيا. أثر نفقات التسيير مع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوضح الجدول الموالي تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

(2000-2017):

الجدول رقم (22): تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

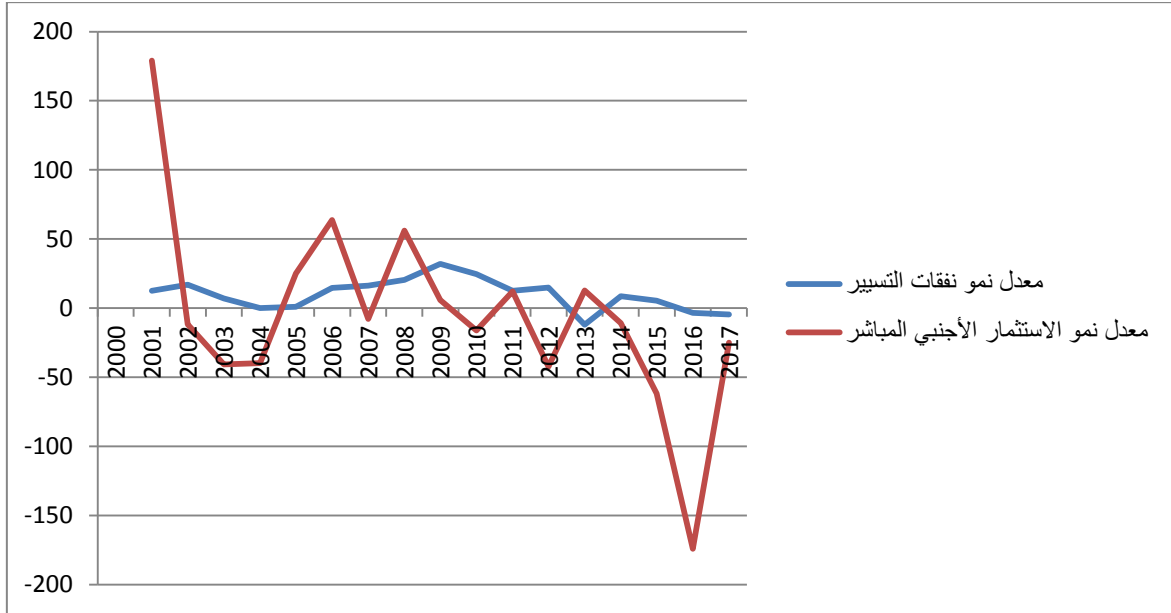
الوحدة: مليار دج

الاستثمار الأجنبي المباشر		نفقات التسيير		السنوات
معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	القيمة	
-	438	-	856,2	2000
179,01	1196	12,54	963,6	2001
-11,67	1065	16,86	1097,2	2002
-40,6	643	6,98	1173,8	2003
-39,68	882	5,79	1241,8	2004
25	1081	1,07	1255,2	2005
63,64	1795	14,68	1439,5	2006
-7,77	1662	16,28	1673,9	2007
56,02	2593	20,55	2017,9	2008
5,8	2716	31,9	2661,5	2009
-16,06	2301	24,5	3446	2010
12,07	2580	12,6	4291,2	2011
-42,25	1499	14,77	4925,1	2012
12,75	1684	-11,97	4335,6	2013
-10,75	1507	8,74	4714,4	2014
-61,07	-584	5,47	4972,3	2015
-173,97	1635	-3,32	4807,3	2016
-25	1203	-4,48	4591,8	2017

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2015، 2016، 2017 و تقرير الاونكتاد.

والشكل الموالي يعكس معطيات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (12): تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (23)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن نفقات التسيير شهدت تطورا مستمرا خاصة في ظل الفترة الممتدة (2000-2012)، ففي سنة 2004 ارتفع حجم نفقات التسيير ب 1241,8 مليار دج بمعدل 5,79% لكن في المقابل نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت انخفاض مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 13% أما من خلال الفترة (2012-2017) فقد عرفت نفقات التسيير تذبذبا أين سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2015 ب 4972,3 بنسبة 5,47% بالمقابل عرف الاستثمار الأجنبي أقل مستوى له في ظل هذه الفترة بما قيمة 584- مليون دولار، كما هو الحال في سنة 2017.

و من هذا يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التسيير، وهذا راجع لطبيعة وخصوصية نفقات التسيير.

ثالثا. أثر نفقات التجهيز مع الاستثمار الأجنبي المباشر:

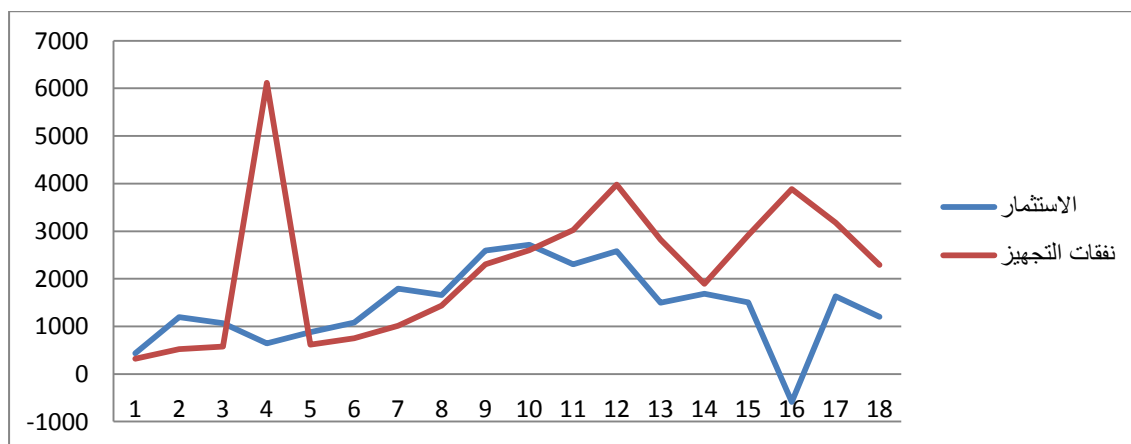
يوضح الجدول التالي تطور نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

الجدول رقم (23): تطور نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2017)

الاستثمار الأجنبي المباشر		نفقات التجهيز		السنوات
معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	القيمة	
-	438	-	321,9	2000
179,01	1196	62,29	522,4	2001
-11,67	1065	80,5	575	2002
-40,6	643	22	6112,9	2003
-39,68	882	0,96	618,8	2004
25	1081	21,20	750	2005
63,64	1795	1,24	1015,5	2006
-7,77	1662	41,13	1437,60	2007
56,02	2593	60,44	2301,8	2008
5,8	2716	12,85	2597,7	2009
-16,06	2301	16,36	3022,9	2010
12,07	2580	31,7	3981,4	2011
-42,25	1499	-29,16	2820,4	2012
12,75	1684	-32,86	1892,9	2013
-10,74	1507	54,00	2914,7	2014
-61,07	-584	33,31	3885,8	2015
173,95	1635	-18,24	3176,8	2016
-25	1203	-27,87	2291,4	2017

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر 2015، 2016، 2017، وتقرير الإونكتاد 2018 والشكل الموالي يعكس تطور معدل نفقات التجهيز ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم (13): تطور نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (24)

الفصل الثالث: تحليل أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2000-2017)

من خلال الجدول نلاحظ التطور المستمر لنفقات التجهيز، في سنة 2001 قدرت قيمته 522,4 مليار دج، لتتخفص بعدها في سنة 2017 إلى 2291,4 مليار دج بالمقابل قد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2016 ب 1635 مليار دج لتتخفص سنة 2017 إلى 1203 بنسبة 25-% وهذا راجع لخطط الدولة على تشجيع الاستثمارات المحلية لتحقيق التطور الاقتصادي.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

في هذا المطلب سنقوم بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، البطالة وميزان المدفوعات).

أولاً. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

الجدول رقم(24): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

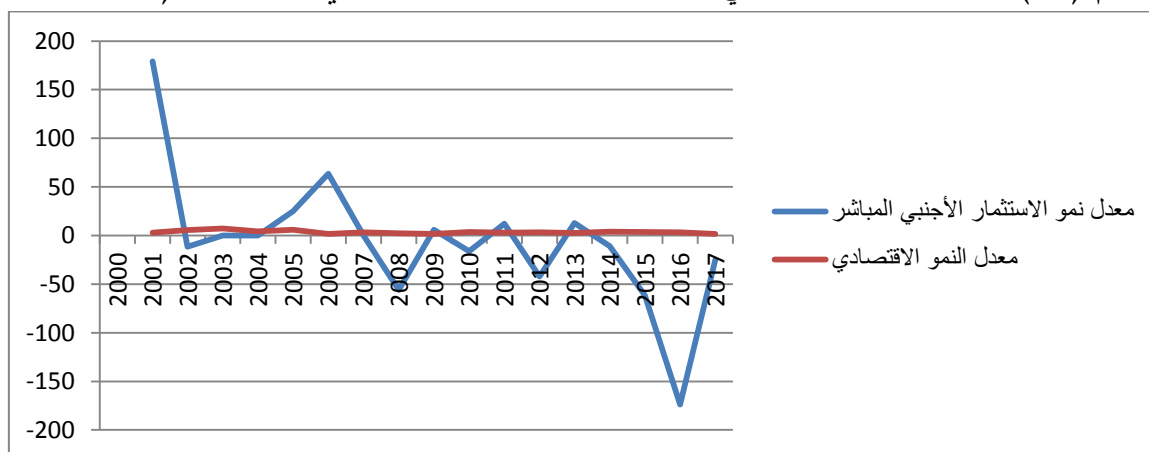
الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
م. ن. إ.	-	179,01	-11,67	-40,6	-39,68	25	63,64	-7,77	56,02
معدل النمو%	3,82	3,01	5,61	7,2	4,3	5,91	1,68	3,37	2,36
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
م. ن. إ.	5,8	-16,06	12,17	-42,25	12,75	-10,74	-61,67	-173,97	-25
معدل النمو%	1,63	3,63	2,89	3,37	2,77	3,79	3,76	3,30	1,60

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الأونكتاد 2018، والبنك الدولي.

والشكل الموالي يعكس تطور معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي:

الشكل رقم (14): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (25)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن معدلات نمو الاقتصادي سجلت ارتفاعا سنة 2003 بمعدل 7,2%، وانخفاض في معدل نمو الاستثمار الأجنبي الوارد ب 40,6- % وبعد سنة 2005 شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاع لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2009 أين بلغت 2746 مليون دولار بمعدل 5,8% إلا أنه وفي نفس السنة شهدت انخفاضا في معدل نمو الاقتصادي وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول في تلك الفترة مما أثر على حجم الناتج الإجمالي.

أما بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي ففي سنة 2010 شهد ارتفاعا ملحوظا حيث وصل لسنة 2017 إلى 1,7%، أما معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر سجل انخفاض بعد سنة 2010 إلى أن وصل -25- % مما يدل على أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي ضئيلة.

ثانيا. تحليل تطور معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

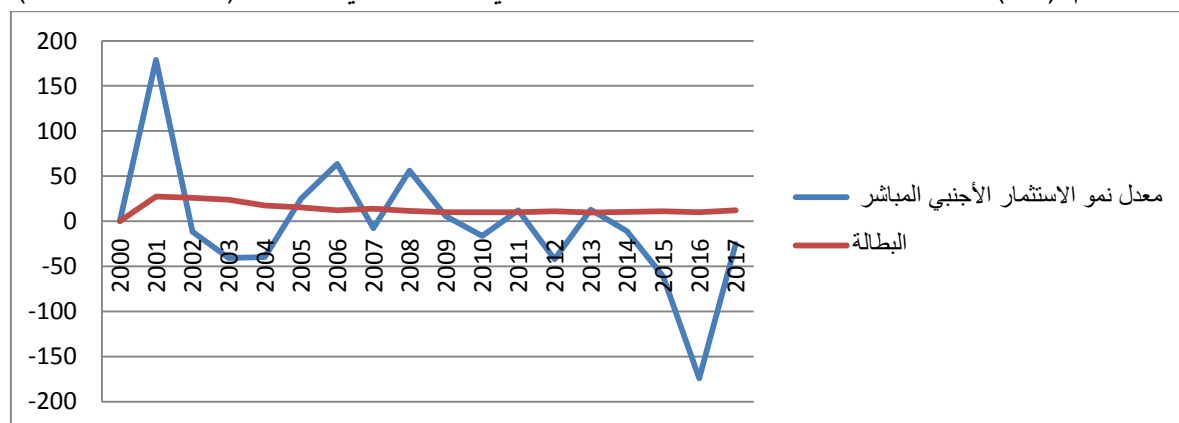
الجدول رقم (25): تطور معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
م. الاستثمار %	-	179,01	-11,67	-40,6	-39,68	25	63,64	-7,77	56,02
م. البطالة %	29,77	27,30	25,9	23,72	17,65	15,27	12,27	13,79	11,33
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
م. الاستثمار %	5,8	-16,06	12,17	-42,25	12,75	-10,74	-61,07	-173,97	-25
م. البطالة %	10,16	9,96	9,96	10,79	9,82	10,21	11,21	10,20	12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاونكتاد، والبنك الدولي.

والشكل الموالي يوضح معدلات البطالة ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم (15): تطور معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (26).

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن هناك وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة، حيث كل ما ارتفع حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر انخفضت معدلات البطالة.

فمن الملاحظ أن في سنة 2009 عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أقل قيمة له وهذا راجع لتداعيات الأزمة العالمية 2008 مما أثر على معدلات البطالة في هذه السنة والتي قدرت ب 10,16%. إن ما تم استقطابه من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) كان له انعكاس إيجابي على مستوى العمالة حيث قدرت مناصب الشغل التي وفرها 133583 منصب شغل أي بنسبة 10,85%، مما ساهم في التخفيف من معدلات البطالة والمقدرة ب 12% مقارنة بالسنوات الأخرى.

ثالثا. تحليل تطور ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2017):

الجدول رقم (26): تطور ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2017)

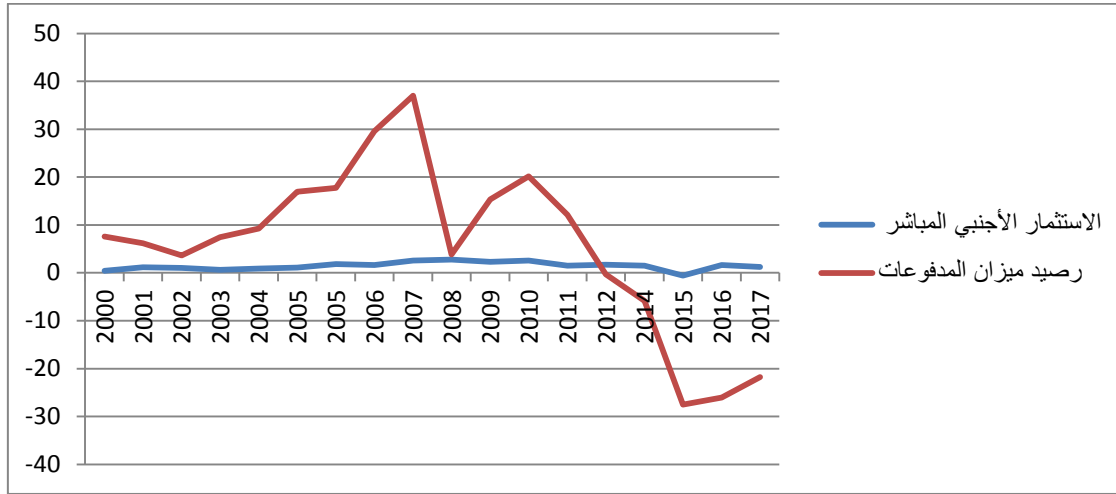
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار الأجنبي المباشر	0,438	1,19	1,06	0,63	0,88	1,08	1,8	1,66	2,59
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,96	17,73	29,55	36,99
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار الأجنبي المباشر	2,74	2,3	2,58	1,5	1,68	1,5	-0,584	1,63	1,2
رصيد ميزان المدفوعات	3,86	15,32	20,14	12,14	-0,131	-5,88	-27,53	-26,03	-21,76

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الأونكتاد 2018، وتقرير بنك الجزائر 2015، 2016، 2017.

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم (16): تطور ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (26)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق فائض في الميزان التجاري ضئيلة وهذا لأن الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل السوق المحلية ضعيفة، ولأنه لا يعتمد في تمويل إنتاجه على مستلزمات السوق المحلية، أما في تأثيره الإيجابي على الميزان التجاري فيرتبط بالطاقة الإنتاجية لتصدير الغاز والنفط وهذا ما نلاحظه سنة 2008، حيث حقق الميزان التجاري فائضا يقدر بـ 36,99 مليون دولار وبلغت الاستثمارات الأجنبية الواردة 2,59 مليون دولار وذلك راجع لتحسن أسعار النفط، أما خلال الفترة 2014-2017 فقد حقق الميزان التجاري عجزا وذلك لانخفاض أسعار البترول وبالمقابل شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تذبذبا في نفس الفترة، حيث سجلت في سنة 2015 عجزا، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قطاعي ومرتبطة بالطاقة الإنتاجية للنفط، الغاز والمحروقات.

المطلب الرابع: معوقات وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد أنجزت عدة دراسات عن عوائق الاستثمار في الجزائر وتوصلت إلى نتائج متماثلة تقريبا وتعتبر الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر وتمثلت أهم العوائق التي اشتكى منها المستثمرين في صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها ومشكلة العقار وضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار وضعف مستوى تأهيل الموارد البشرية والمنافسة الغير مشروعة والفساد، مما أسهم في تقليل فرص إمكانية الاستقطاب.

1- **عدم الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، ذلك أن عدم استقرار المؤسسات، وضبابية الوضع السياسي خاصة العشرية السوداء (1991-2001) وما صاحبها من تداعيات على جميع الأصعدة جعل الجزائر أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي، وكان ذلك وراء تردد وعزوف المستثمرين الأجانب؛

أضف إلى ذلك حالة عدم اليقين السياسي التي خلفتها الحكومات المتعاقبة في هذه الفترة وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة التشريع بأوامر بالنسبة لكل القوانين ذات الصلة بالاستثمار، الأمر الذي أعطى الانطباع بأن الجزائر لم تتوصل بعد إلى تحقيق استقرار في مؤسساتها¹.

2- **المعوقات الاقتصادية:** من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر ما يلي:

أ- **عدم وجود سوق منافسة:** إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر تستقطب الاستثمارات الأجنبية: - حداثة التجربة الجزائرية فيما تخص اقتصاد السوق و هذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تنافس في مثل هذا الجانب؛

- كما أن الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخصخصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العامة والاقتصاد الوطني.

- إضافة إلى ذلك تكمن انخفاض استثمارات الأجنبية على عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة الغير الرسمية بحجم كبير والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيها السوق السوداء وعدم وجود تنظيم السوق².

ب- **ضعف القطاع المالي:** الجانب الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية النظام المالي البنكي في الجزائر أي عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره حيث يتميز قطاع البنوك في الجزائر بالاحتكار الكبير من طرف الدولة، فرغم الانفتاح إلا أن عدد البنوك الخاصة بقي محدودا كما أن كارثة بنك الخليفة وسحب الاعتماد من البنك التجاري والصناعي الجزائري وإغلاق بعض البنوك

¹ بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 84.

² مرجع سبق ذكره، ص ص79-81.

لعدم قيامها بتعهداتها اتجاه المتعاملين والمجتمع أدى إلى تشويه صورة الجزائر بالنسبة للمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات فيما يتعلق بمنح الائتمان، حيث أنه لا يزال يعاني من نقل الإجراءات البنكية¹.

ج- **الاقتصاد الريعي**: استمرارية ارتباط اقتصاد الوطني الجزائر بأسعار براميل البترول وبتالي الحساسية المفرطة لكل التقلبات والصدمات التي يمكن أن تجرأ تقلبات أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية.

د- **ضعف كفاءة البنية التحتية**: زيادة على ذلك ضعف كفاءة البنية التحتية والهياكل القاعدية رغم الجهود التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل تطوير بنيتها التحتية، إلا أنها غير كافية من أجل تسهيل حركة ونشاط الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء².

3- المعوقات القانونية والإدارية:

أ- **المعوقات القانونية**: والمتمثلة في عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفسر مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما العديد من القطاعات لازالت تعاني من الجمود في مجال الإصلاح³.

ب- **المعوقات الإدارية**: تتمثل في :

- ثقل وتعقيد النظام الإداري كانتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات.
- انتشار الفساد المتمثل في الرشوة والوساطة والمحسوبية رغم الجهود المبذولة لمحاربتها، حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر في تقريرها السنوي لسنة 2015 حول الرشوة في المرتبة 79 من مجموع 159 دولة، أما تقرير التنافسية لسنة 2011-2012 فاعتبر أن الفساد يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 16% فيما يضعها في صف الدول التي تسود فيها الرشوة بشكل كبير، بالرغم من توقيع الجزائر على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة⁴.

¹ عمار زوده، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص 150

² نور الهدى عمارة، مناخ الاستثمار في الجزائر وخصوصية الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2011-2012، ص 94.

³ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 5.

⁴ خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (دراسة تحليلية لفترة 2000-2012)، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصي مرياح ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص 16، 17.

ثانيا. آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن المزايا والمؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية واعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة بها تعد كلها عوامل جيدة بل ممتازة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفير المناخ الملائم لذلك، حتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الاستثمارية في الجزائر، فالجزائر تسعى جاهدة إلى حث الشركات الأجنبية على الاهتمام أكثر بفرص الاستثمار التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين من كل الدول ويعتبر الشريك الأجنبي الفرنسي الأول بملف الجزائر كونه ظل مستحوذا على أكثر من نصف المبادلات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج لفترة طويلة، إن من أهم الأسس التي تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر هي توفر على الأقل ما يلي:

1. تهيئة بيئة أعمال متفتحة، كفئة فعالة؛
2. تبسيط إجراءات تأسيس الشركات؛
3. الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار؛
4. دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه؛
5. تحسين البيئة التشريعية والقانونية؛
6. توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية؛
7. حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار؛
8. تحديث الأساليب الإدارية؛
9. تحقيق الاستقرار بالمعنى الشامل.

ومن أجل تدعيم السياسات الداخلية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الجزائر، التزمت هذه الأخيرة بإنجاز برنامج استثماري يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري؛ ونذكر ما يلي:

- تحسين التنمية البشرية وذلك بتحقيق 5000 منشأة تربية و 1500 منشأة قاعدية صحية، وتحسين التزويد بالماء الشروب وذلك بإنشاء 25 سدا، وتزويد الريف بالغاز والكهرباء؛
- مواصلة تطور المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم فكرة الانعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورسوخ فكرة الاستثمار الأجنبي، تبدأ توجهاته من الاستثمار المحلي، ولذلك بتدعيم بمقدار 2 مليار دولار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير اقتصاد المعرفة ودعم البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة وذلك لمواجهة المنافسة الحادة؛

- احترام قانون المالية التكميلي لسنة 2010، ومنح ضمانات قانونية معتبرة بإمكانيات اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المحافظة على الاستقرار الأجنبي والحريات الشخصية؛
- دخول المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التكتلات، كتكتل المغرب العربي وكذلك الإفريقي، والتكتل الأورو متوسطي¹.

¹ سليمان عمروش، أثر الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر (1999-2012))، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص98.

خلاصة:

من خلال دراستنا لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 نلاحظ أن الجزائر تبنت العديد من المشاريع التنموية وهذا ضمن إطار السياسة التوسعية التي اعتمدها خلال هذه الفترة، والتي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولي، والتي تجسدت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم نمو (2005-2009)، ثم البرنامج الخماسي (2010-2014)، والبرنامج الخماسي الجديد (2015-2019).

فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر في إطار تحسين مناخها الاستثماري من خلال سنها للقوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار، إلا أنها لم ترقى للمستوى المطلوب والدليل على ذلك تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال هذه الفترة.

كما يعكس واقع السياسة المالية من ناحية الإنفاق أن نفقات التسيير لها النصيب الأكبر مقارنة بنفقات التجهيز، أما هيكل الإيرادات العامة فشكلت الجباية البترولية نسبة معتبرة رغم ارتفاع نسبة الجباية العادية وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط.

فهذه التطورات التي شهدتها السياسة المالية كان لها أثر واضح على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، حيث كان تأثير الإنفاق العام على هذا الأخير ضعيف نسبيا حيث كان لنفقات التجهيز النصيب الأكبر مقارنة بنفقات التسيير، وهو ما انعكس بشكل ضعيف على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية.

خاتمة

من خلال دراستنا تبين أن السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية المستخدمة لتحفيز وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية باستعمال الأدوات الإنفاقية أو الأدوات الضريبية، حيث توجد مجموعة من العوامل تؤدي بتظافرها إلى تكوين مناخ ملائم للقيام بعملية الاستثمار، فباعتبار مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل التي تؤدي توفرها في الدولة ما، إلى المساعدة على زيادة حجم الاستثمارات فيها، والسياسة المالية المرغوبة هي تلك التي تكون من حيث وسائلها (السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية) قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، فكلما كانت السياسة الضريبية تتضمن التخفيضات الضريبية والجمركية المطلوبة من المستثمرين، واضحة ومرنة، كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا كلما كانت النفقات العامة موجهة نحو دعم البنية التحتية.

والجزائر كغيرها من الدول تحتاج إلى الاستثمار، واستخدمت السياسة المالية لهذا الغرض، إلا أنها لم تحقق الغرض الأساسي المتعلق بتغيير بنية الاقتصاد الجزائري وتحقيق معدلات نمو قوية خارج المحروقات رغم بعض الإنجازات المحققة.

✓ اختبار صحة الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي نصت على أن: " يتوقف نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة على مدى توفر مناخ استثماري ملائم، حيث يتبع معدلات النمو المرتفعة"، تم تأكيد صحة هذه الفرضية حيث أنه كلما كان مناخ الاستثمار ملائم كلما شجع ذلك على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما كان معدل النمو مرتفعا دلّ على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي.
- تنص الفرضية الثانية على أن: " السياسة المالية تؤثر من خلال فروعها المتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني"، وتم تأكيد هذه الفرضية من خلال تأثيرها على أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال التأثير على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الاستثمار فضلا على قدرتها على تمويل التنمية عن طريق ترشيد الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية، إلا أن تأثيرها حسب دراستنا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضئيل مالم يرتبط استخدام أدوات السياسة المالية بترشيد استخدامها وتحسين المتغيرات الأخرى ذات الصلة.
- أما بخصوص الفرضية الثالثة والتي مفادها: " أن السياسة المالية في الجزائر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، فهي لم تكن فعالة بالقدر المطلوب الذي يمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمر الأجنبي لم تجدي نفعا كبيرا وكذا النفقات العامة التي لم توظف بالطريقة المناسبة.

✓ النتائج:

- من خلال معالجتنا لهذا الموضوع إلى استخلاص جملة من النتائج، نلخصها في النقاط التالية:
- تتعدد النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الدوافع وراء قيام المستثمر بذلك.
 - إن تأثير السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كان محدودا رغم الجهود والتدابير التي تبذلها الدولة من خلال تقديمها لتحفيزات للمستثمرين والتوسع في الانفاق العام.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة عن القروض الخارجية وتكاليفها المرتفعة، حيث تسعى الجزائر لاجتذابه قدر الامكان.
 - إن الإيرادات العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الجبائية من المحروقات، وقد انتهجت الجزائر سياسة ضريبية تحفيزية لدعم الاستثمار الاجنبي المباشر وجذبه، غير أنها لم تكن فعالة مقارنة بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.
 - تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بنمو النفقات خاصة بعد تبني الحكومة لعدة برامج اصلاحية، كبرنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج تكميلي لدعم النمو مما انعكس على معدلات النمو.
 - يتأثر الاستثمار المباشر بنفقات التجهيز في الجزائر أكثر من تأثره بنفقات التشغيل؛
 - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من معدلات البطالة والزيادة في نسب التشغيل.
 - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والتأثير على النشاط الاقتصادي.
 - إن الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر فيما يتعلق بتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى غير كافية وبحاجة للتطوير في مختلف المجالات.
 - تعاني الجزائر من مجموعة من العراقيل والمعوقات كالمعوقات المالية والاقتصادية والقانونية، والإدارية مما يضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

✓ الاقتراحات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع، ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات من شأنها تفعيل الاستثمار دور الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وهي كآآآي:
- توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ووضع سياسة ضريبية فعالة ومتوازنة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - التنوع في مصادر الإيرادات في مختلف القطاعات للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، للمساهمة في التخفيف من العجز الموازي الذي يصيب ميزان المدفوعات.
 - تهيئة مناخ استثماري يكون أكثر جاذبية وفعالية وهذا من خلال المتابعة والتدقيق على قانون الاستثمار.

- دعم القطاع المحلي وإشراكه في العملية الاقتصادية.
- تعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تدعم الاستقرار الكلي والتي تساعده على الانفتاح الاقتصادي.
- ضرورة توفير الاستقرار السياسي والأمني، ومحيط أعمال شفاف خال من البيروقراطية.
- مكافحة الفساد وتوفير قواعد المساءلة في ظل الشفافية الواضحة.
- توفير المعلومات للمستثمرين من خلال تفعيل الإعلام الاقتصادي لتوعيتهم وتعريفهم بالإمكانيات الاستثمارية في الجزائر مما يساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.
- مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية من خلال الاستمرار في سياسة الإصلاح للجهاز المصرفي مما يسمح باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- تخفيض معدلات الضرائب، العمل على إصلاح النظام الجبائي مما يضمن توفير بيئة تنافسية للمستثمر.

✓ آفاق الدراسة:

بعد التوصل إلى هذه النتائج وإعطاء مجموعة من الاقتراحات، يمكن طرح بعض المواضيع التي يمكن دراستها مستقبلاً:

- الإصلاحات الجبائية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقلبات السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً. اللغة العربية:

➤ الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
2. أحمد حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل، الأردن، 2005.
3. أحمد حسين صالح قادر، ظاهرة العولمة الاقتصادية، وتأثيرها على أسواق المال العالمي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 .
4. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004.
5. اسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، أساسيات في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
6. اسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 2004.
7. اسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2001.
8. إياد عبد الفتاح نسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
9. إياد عبد الفتاح نسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
10. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
11. حسين بلعجوز والجاودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12. خالد شحادة الخطيب وأحمد الزهير سامية، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
13. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط7، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
14. دريد كمال آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
15. رائد عبد الخالق وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
16. سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
17. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
18. سليمان عمر الحيايدي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
19. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

20. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
21. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
22. طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
23. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
24. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
25. عادل فليح العتلي، المالية العامة للتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
26. عبد الرحمان يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2008.
27. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
28. عبد السلام أبو قحف، نظريات التداول وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
29. عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
30. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
31. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
32. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية للنشر، الأردن، 2003.
33. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006.
34. فتحي أحمد نياض عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
35. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
36. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.
37. كامل بكري وايمان محمد حب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995.
38. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
39. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل، الأردن، 2004.
40. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
41. محمد حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل، الأردن، 2005.

42. محمد حسين السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2008.
43. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
44. محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
45. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
46. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
47. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
48. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2014.
49. محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
50. محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
51. محمود حسين الوادي، و زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، الأردن، 2007.
52. مروان شموط وكنجو عبدو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر، 2008.
53. مصطفى الفار، إدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
54. منصور بن اعمارة، الرسم على القيمة المضافة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
55. مؤيد عبد الرحمان الدوري والطاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
56. هوشيار معروف، الاستثمار والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
57. يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2005.

➤ الرسائل الجامعية:

✓ أطروحات دكتوراه:

- محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- محمد جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية (د.ح الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

✓ رسائل ماجستير:

1. حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه، منطقة قسنطينة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

2. خديجة ثابتي، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص (د.ح تلمسان)، رسالة ماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
3. خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية لفترة 2000-2011، رسالة ماجستير في المالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015-2016.
4. رحمة نباتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013-2014.
5. سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، (دراسة حالة بعض دول المغرب العربي)، رسالة ماجستير في المالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
6. عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، (دراسة حالة الجزائر 1994-2004) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2006-2007.
7. عمار زوده، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
8. كريم بوددوخ، أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، 2009-2010.
9. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
10. نبيل بوفليح، أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر 2004-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004-2005.

✓ مذكرات ماستر:

1. أسماء كروم، السياسة المالية ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1970-2013) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017-2018.
2. أمال شعبان وفاطمة طريفة، أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية بنوك، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016.
3. دلال طريشين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي الجزائر، 2012-2013.

4. رشيدة بن عرفة و سومية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005-2014)، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي تبسي، الجزائر، سنة 2015-2016 .
5. سليمان عمروش، أثر الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار المباشر، دراسة حالة الجزائر(1999-2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة تبسة، الجزائر، 2015-2016.
6. صفية ذيب وأمال زهرة، آليات تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016-2017.
7. علي مطاي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، جامعة خميس مليانة، الجزائر، سنة 2015 - 2016 .
8. فاطمة محفوظ، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (دراسة حالة متغيرات المربع السحري ل nicoles kaldor خلال الفترة (1995-2013)، مذكرة ماستر، في العلوم التجارية ، جامعة البويرة ، الجزائر، 2014-2015.
9. نور الهدى عمارة، مناخ الاستثمار في الجزائر وخصوصية الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر، 2011 - 2012.
10. نورية غراسي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2004-2016)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017 - 2018.
11. وردة كروم وردة، أميرة بوكرشة، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2016)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016-2017.

➤ المجالات:

1. أحمد هدروق، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر 1970 - 2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد02، الجزائر، سبتمبر 2014.
2. بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
3. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد06، الجزائر، 2008.
4. ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة دمشق، المجلد25، العدد الثاني، قسم علوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

5. نبيل براهيمية، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (د.ح الجزائر)، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد18، ديسمبر 2016.
6. نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديميات للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، الشلف، 2013،
7. نور الدين بربار، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 7، جامعة البليدة2، الجزائر، جوان2017.

➤ الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

- عبد الرحيم شبيبي ومحمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، بيروت، 23-24، 25 مارس، 2009.
- محمد بن عزة، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار في الجزائر (2001-2014)، جامعة سطيف1 الجزائر، مارس 2013.

➤ النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1. القانون رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 1993 /63.
2. قانون الاستثمار رقم 284/66 المؤرخ في جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 180.
3. القانون رقم 82 / 31 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية العدد 35.
4. المواد 03، 06، 11، 24، 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984، المتعلق في قوانين المالية.
5. القانون رقم 90 /10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية، العدد39.
6. الأمر 09/16 المؤرخ في 03 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد46، 2016.
7. المادتين 21، 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال 2017.
8. المواد 135، 150، 219، 222 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017.
9. المادة 282 مكرر من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017.
10. المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017.
11. المادة 282 مكرر 4 ومكرر 5: من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017.

✓ التقارير:

- تقرير وزارة المالية التكميلي لسنوات مختلفة: 2016، 2017، 2018.
- تقارير بنك الجزائر لسنوات 2014، 2015، 2016، 2017.

ثانيا. باللغة الأجنبية:

✓ الكتب:

- Mzaache Abdelhamid: l'Algérie le voile des hydrocarbures ,Ed Economie , paris, 1998.

✓ التقارير:

1. Unctad.world investement report 2018
2. service du chef du gouvernement, « **le plan de la relance économique 2001-2004** », les composants du programme.

✓ المواقع الالكترونية:

- 1- www.eco-algeria.com
- 2- www.Andi.dz
- 3- www.mf.gov.dz
- 4- www.bank-of-algeria.dz
- 5- <https://data.albankaldawli.org/>

المخلص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على الانفتاح الاقتصادي، وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، وذلك من خلال كونه أداة ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى أن أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضئيل مالم يرتبط استخدام أدواتها بترشيد استخدامها وتحسين المتغيرات الأخرى ذات الصلة، فهي لم تكن فعالة بالقدر المطلوب الذي يمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمر الأجنبي لم تجدي نفعاً كبيراً وكذا النفقات العامة التي لم توظف بالطريقة المناسبة.

الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوافز الضريبية، النفقات العامة، معدل النمو الاقتصادي.

Abstract:

FDI is one of the variables influencing the evolution and growth of countries and an indicator of economic openness, and his ability to cope and adapt to global developments, through being a tool and a means to achieve economic and social development.

The study found that the impact of fiscal policy on attracting foreign direct investment was minimal unless linked using tools to rationalize their use and improve other relevant variables, they are not as effective as desired can attract FDI contributes to better rates Economic growth, as tax incentives for foreign investors didn't work great and overhead that did not employ the proper way.

Key words:

Fiscal policy, foreign direct investment, tax incentives, public expenditure, economic growth rate.